القسم الثانى

الغرب وأحلافه

بقلم

محمود عيسى

obeikandl.com

حلف الإطلنطى

يعتبر حلف شمال الاطلنطى من أكبر الأحلاف العسكرية القائمة فهو يضم أربع عشرة دولة أغلبها من دول أوربا الغربية . وقد نشأت فكرة هذا الحلف عام ١٩٢٩ من أجل اتحاد الدول الديمقراطية ضد الديكتاتورية الفاشية والنازية والشيوعية وذلك بعد أن فشلت عصبة الأمم فى معالجة المشاكل الدولية وقد أوقف تنفيذها قيام الحرب العالمية الثانية . ثم عادت الفكرة تتجسم مرة أخرى من أجل تضافر جهود دول أوربا الغربية لإنشاء دفاع جماعى عن نفسها ضد أى عدوان شيوعى محتمل وذلك بعد ما استولى الشيوعيون على مقاليد الحكم فى تشيكوسلوفاكيا وإنشاء الكومنفورم وبعد أن زاد التوتر بين الكتلتين الغربية والشرقية . إذ أن هذه الدول شعرت حينئذ بمدى الخطر الذى يتهددها وهى ضعيفة ضعفاً خطيراً إزاء القوة السوفيتية الهائلة على حدودها الشرقية . فوقعت كل من إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج اتفاقية بروكسل فى ١٧ مارس ١٩٤٨ وكانت هذه الاتفاقية هى النواة التى نتجت منها اتفاقية حلف شمال الإطلنطى .

كان نواة التفكير أو المصدر الأصلى لحلف الإطلنطى كتابان نشرا فى الولايات المتحدة أحدثا ضجة كبيرة فى الأوساط العالمية بوجه عام كما كان أثرهما قوياً فى الرأى العام الأمريكى بوجه خاص .

وأول هذين الكتابين هو كتاب (الاتحاد فى الحال) وقد ألفه

كلارانس ستريت سنة ١٩٣٩ ما بين مارس وأغسطس . والثانى اسمه « السياسة الخارجية للولايات المتحدة » للكاتب السياسى الشهير ولتر ليبمان وقد نشر إبان الحرب العالمية الثانية .

وكان من رأى الكاتب الأول كلارانس ستريت أن نظام عصبة الأمم مصيره إلى الفشل . وأنه لا بد أن يحل محلها فى الحال اتحاد بين الدول الديمقراطية الخمس عشرة التى تربط بينها العوامل الجغرافية والتاريخية والمدنية القائمة على مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد بل وتربطهم حال السلام السائدة بينهم منذ أكثر من قرن . تلك الدول فى رأى كلارانس التى ينادى باتحادها فى الحال هى — الولايات المتحدة — بريطانيا — أيرلندة — فرنسا — هولاندة — بلجيكا — السويد — النرويج — الدانيمرك — فنلندة — سويسرا — استراليا — نيوزيلندة — اتحاد جنوب أفريقيا .

وأشار إلى أن هذا الاتحاد ستتمثل فيه أكبر قوى العالم إذ يضم ٣٠٠ مليون نسمة وأن هدفه ليس مهاجمة الديكتاتورية بل الدفاع ضد أى اعتداء يأتى من خارج هذه الدول . وقد قامت على أثر ذلك عدة جمعيات فى مختلف المدن الأمريكية سميت « جمعيات الاتحاديين » وأنشئت لها مجلات شهرية تحت عنوان « الاتحاد فى الحال » وكلها تروج لتنفيذ فكرة كلارانس وتنادى باتحاد ديمقراطيات الإطلنطى الشمالى .

غير أن هذه الفكرة لم يتح لها أن تخرج إلى حيز التنفيذ إذ أعلن هتلر الحرب فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ فاحتجبت الفكرة إلى أن بعثت مرة أخرى على يد الكاتب الثانى ولتر ليبمان خلال الحرب العالمية الثانية .

وقد أوضح العلاقة الوثيقة التى تربط الشعوب الساكنة حول المحيط الإطلنطى ولا سيما إنجلترا والولايات المتحدة وهما محور تلك الكتلة . وقال إن هذا المحيط ليس بحاجز بين تلك الدول ولكنه مجرد بحر داخلى لعائلة دولية مرتبطة منذ كشف أمريكا بروابط تاريخية وجغرافية وبالرغبة فى أن يحيا بعضها لبعض وببعض .

هذان الكتابان كان لهما أكبر الأثر فى توجيه الرأى العام الأمريكى نحو فكرة التكتل مع ديمقراطيات أوروبا ونحو ترك سياسة العزلة التى اختطها الرئيس مونرو وتبعه فيها من تلاه من الرؤساء .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد قيام هيئة الأمم المتحدة واحتلال الاتحاد السوفييتى منها مكان الديكتاتوريات فى عصبة الأمم ، وبعد أن أصبحت تلك الهيئة فى حكم الفاشلة بعد كل هذا لم يكن من الصعب أن تسرع الحكومة الأمريكية إلى تكوين الاتحاد الإطلنطى قبل أن تنفجر حرب جديدة .

وفى يوم ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ أى اليوم الذى أبرم فيه ميثاق بروكسل قال الرئيس ترومان « هذا التطور فى الحالة الراهنة يستحق منا المساعدة المطلقة . وأننى موقن أن الولايات المتحدة بوسائل معينة تستطيع أن تقدم للأمم الحرة المساعدة التى تتطلبها الحالة الحاضرة . وأرى أن عزم الدول الحرة فى أوربا على أن تدافع عن نفسها يجب أن يقابله عزم متشابه من جانبنا بأن نساهم فى الوصول إلى تحقيق هذا الهدف » .

وفى ٦ يوليو سنة ١٩٤٨ بدأت المحادثات والاتصالات ثم بدأت

دول غرب أوربا تدخل فى الحلف الجديد تباعاً وفى يوم ١٨ مارس سنة ١٩٤٩ أعلنت فى جميع أنحاء العالم نصوص الميثاق الجديد وحدد ميعاد التوقيع فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ فى واشنجتن . ووافقت المجالس النيابية للدول المشتركة على نصوص الميثاق وهذه الدول هى :

الولايات المتحدة — إنجلترا — فرنسا — دول البنلوكس — كندا — النرويج — الدانمارك — أيسلندا — إيطاليا — البرتغال .

وقد تم فعلا التوقيع رسمياً فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ فى واشنجتن واعتبر الميثاق نافذاً يوم ٢٤ أغسطس ١٩٤٩ بعد أن تم التصديق عليه من مجالس الدول .

مبادىء الحلف وأهدافه :

سجلت ديباجة حلف الإطلنطى ايمان الموقعين عليه بميثاق هيئة الأمم المتحدة ومبادئه ورغبتهم فى الحياة فى سلام مع الشعوب والحكومات الأخرى ثم ذكرت عزمهم على صيانة حرية شعوبهم ومدنيتهم القائمة على مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسيادة القانون ولذلك فقد قرروا توحيد جهودهم للدفاع المشترك وللمحافظة على الأمن والسلام .

كما أكد الأعضاء أن الحلف دفاعى بحت وليس الغرض منه أى عدوان على أحد . وقد اشترط فى أعضاء الحلف توافر النظم الديمقراطية التى قوامها سلطان الدستور وتعدد الأحزاب وحرية الفرد . ويتضح ذلك من مواد الحلف التى أهمها :

(ا) المادة الأولى : وقد نصت على تعهد دول الأعضاء بفض المنازعات بالطرق السلمية وتجنب التهديد أو استعمال القوة فى علاقاتهم الدولية . وهذا يطابق ميثاق الأمم المتحدة .

(ب) المادة الثانية : ونصت على تعهد الدول الأعضاء بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لدعم التعاون بين الدول لتستطيع ضد التيار الشيوعى كما تعهدت بالعمل على استقرار الأحوال الداخلية فى بلادهم ونشر الرفاهية بها .

(ح) المادة الثالثة : ونصت على إقرار مبدأ المعونة المتبادلة لتقوية إمكانيات الدول الأعضاء الفردية والجماعية فى صد أى اعتداء مسلح يقع عليها .

(د) المادة الرابعة : ونصت على إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف فى حالة حدوث تهديد لسلامة أراضى إحداها أو استقلالها السياسى أو أمنها .

(هـ) المادة الخامسة والسادسة : وتشير إلى إقرار مبدأ الضمان المتبادل فقد نصت على أن أى اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء يعتبر اعتداء مسلحاً على الجميع ومباشرة حق الدفاع الشرعى الفرد والجماعى وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة

ويمكن بإيجاز تلخيص مبادىء الحلف وأهدافه فيما يلى :

(ا) الاعتراف بمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها .

(ب) الحلف عبارة عن معاهدة دفاعية غرضها حفظ الأمن والسلام .

(ج) قوام الحلف تكتل دول ديمقراطية غربية .

(د) فض المنازعات بالطرق السلمية .

(هـ) عدم استعمال القوة فى علاقات الدول الأعضاء الدولية .

(و) التعاون الثقافى والاجتماعى والاقتصادى .

عضوية الحلف :

لا بد من التفريق بين الأعضاء الأصليين فى الحلف وهم الدول الاثنتا عشرة التى وقعت على الميثاق فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ وبين الأعضاء الجدد وهم الدول التى انضمت إلى الحلف بناء على المادة العاشرة من الميثاق التى يتضح من دراستها أنه لا بد لأى دولة تطلب الانضمام إلى هذا الحلف أن يتوافر لديها الشروط الآتية :

(ا) موافقة الأعضاء الأصليين بإجماع الآراء .

(ب) أن تكون الدولة الجديدة أوربية . فمثلا إذا أرادت المكسيك أن تدخل فى الميثاق وهى دولة أمريكية وتطل على المحيط الإطلنطى فإن المادة العاشرة مانع قانونى يحول دون ذلك .

(ح) أن تكون الدولة الجديدة فى مركز يجعلها تساعد على تعزيز مبادئ هذه المعاهدة أى مبادىء الديمقراطية وحرية الفرد وسلطان القانون كما جاء فى الديباجة .

(د) أن تكون الدولة المراد ضمها فى مركز يجعلها تساعد على تعزيز المحافظة على السلم فى منطقة شمال الإطلنطى .

(هـ) أما الشرط الخامس فخاص بالإجراءات القانونية اللاحقة بإبرام المعاهدة .

ولم تطبق هذه المادة إلا مرة واحدة بمناسبة انضمام اليونان وتركيا إلى الحلف ويلاحظ أن هاتين الدولتين ظلتا تحاولان الانضمام إلى الحلف

منذ سنة ١٩٥٠ غير أن النرويج والدانيمرك كانتا تعارضان في ذلك استناداً إلى الحجج الآتية :

(ا) هاتان الدولتان من دول البحر الأبيض المتوسط وليس لهما أى صلة بالمحيط الإطلنطى .

(ب) الموقف الاستراتيجى لهما لا يساعد على تعزيز المحافظة على السلم والأمن . فتركيا ذات حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتى وبلغاريا ، واليونان محاطة بدول موالية للاتحاد السوفييتى وذلك مما يزيد ثقل أعباء دول الحلف .

(ح) يمكن المحافظة على سلامة هاتين الدولتين بغير طريقة الانضمام إلى حلف الإطلنطى وذلك بقيام حلف البحر الأبيض المتوسط أو بتكتل بينهما وبين يوغوسلافيا أو بابرام معاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة .

غير أن المركز الخاص ليوغوسلافيا والتوتر القائم فى الشرق العربى فى هذا الوقت هوّن من شأن هذه الحجج فتفاوضت الولايات المتحدة مع المعارضين حتى أقنعتهم .

وفى مؤتمر أتاوا فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥١ صدر بيان مضمونه أن أمن منطقة شمال الإطلنطى سيزداد قوة ومتانة بضم تركيا واليونان إلى معاهدة شمال الإطلنطى . وفى الاجتماع المنعقد فى لشبونة فى فبراير سنة ١٩٥٢ اشتركت الدولتان بصفة العضوية الكاملة فى المجلس فى هذه الدورة وضع قوات اليونان وتركيا البرية والجوية تحت قيادة الجنرال إيزنهاور .

أما ألمانيا الغربية وعضويتها فى الحلف فقد رأت الدول الأعضاء وعلى

رأسها أمريكا أن أى دفاع لا تشترك فيه ألمانيا الغربية يعتبر دفاعاً ناقصاً من الوجهة العملية حيث أنه يعطيها ميزة العمق الدفاعى علاوة على ما فى زيادة قوات الحلفاء العسكرية باشتراك ألمانيا الغربية بجيشها بعد إحيائه مع ما يتصف به من قدرة على تكبيد روسيا خسائر جسيمة وتوفير أطول أطول وقت للدول الغربية لاستعدادها الحربى لمواجهة العمليات المفاجئة وذلك علاوة على ما أثبتته ألمانيا من حيويتها البالغة وقوتها الصناعية واستقرار الحكم فيها وكلها صفات لا تتصف بها فرنسا . ومع ذلك فقد قوبلت مشكلة انضمام ألمانيا إلى الحلف بعدة عقبات تتلخص فيما يأتى :

(ا) خوف فرنسا من إعادة بعث ألمانيا حيث أن سياستها دائماً هجومية وتعتمد على سياسة المجال الحيوى .

(ب) عضويتها فى الحلف ستعطيها حرية كافية لزيادة قوتها العسكرية مما قد يهدد سلام دول غرب أوربا .

(حـ) مشكلة توحيد ألمانيا حسب النظم الديمقراطية ووقوف روسيا بالمرصاد .

(د) قد يكون اشتراكها مدعاة للتعجيل بالحرب ، ودول الحلف لم تستعد بعد ذلك .

(هـ) سياسة ألمانيا التقليدية ترمى إلى التوسع وهذا ينافى مبادئ الحلف

وها نحن أخيراً نرى أن أمريكا قد نجحت فيما تصبو إليه وانضمت ألمانيا الغربية فعلا إلى حلف الإطلنطى واحتفل بذلك فى باريس يوم ٩ ــ ٥ ــ ١٩٥٥ .

تنظيم حلف الأطلنطى :

درست لجنة نواب المجلس بناء على تكليف المجلس فى دورته السادسة مسألة إعادة تنظيم هيئات الحلف العاملة لجعلها قادرة على مباشرة أعمالها بسرعة وبطريقة يتفادى بها الروتين الإدارى وعلى ذلك فقد تقرر التنظيم الآتى فى ٣ مايو سنة ١٩٥١ .

الهيئات العامة المدنية :

١ ــ مجلس الحلف :

وقد حددت الدورة الأولى فى واشنجتن فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ اختصاصات هذا المجلس الواسعة الشاملة فله أن يبحث جميع المسائل الخاصة بتنفيذ المعاهدة وأن يؤلف لجاناً تساعده . ويجتمع المجلس مرة كل سنة كجلسة عادية أو بناء على طلب أحد الأعضاء كاجتماع غير عادى .

ويتكون من وزراء الخارجية والدفاع والمالية للدول الأعضاء .

ب ــ لجنة نواب المجلس :

وأنشئت فى الدورة الرابعة فى لندن سنة ١٩٥٠ وجميع الأعضاء ممثلون فيها واختصاصاتها هى نفس اختصاصات المجلس وتقوم بوضع السياسة

العامة والخاصة المتعلقة بالحلف دون انتظار اجتماع المجلس ومقرها باريس . وتعد هذه اللجنة هى الهيئة الأساسية العاملة المستديمة للحلف . وفى الدورة السادسة زادت اختصاصاتها لتشمل :

١ ــ العمل على تنسيق أعمال اللجان الدائمة .

٢ ــ تبادل الآراء فى المسائل السياسية التى تخص الدول الأعضاء .

٣ ــ القيام بأعمال مكتب الاستعلامات والدعاية لتعريف شعوب الدول الأعضاء بمقاصد الحلف .

جـ ــ اللجنة الاقتصادية والمالية :

وهى غير دائمة وجميع الأعضاء ممثلون فيها واختصاصاتها : وضع التوصيات اللازمة لملافاة المشاكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية التى قد تنشأ عن برامج الدفاع والإنتاج الحربى . وإبداء الطرق المثلى الواجب السير عليها لوضع الإمكانيات الاقتصادية والمالية لكل دولة فى الحلف فى خدمة تلك البرامج .

الهيئات العسكرية :

١ ــ اللجنة العسكرية وتتكون من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء واختصاصاتها توجيه السياسة العسكرية للحلف .

ب ــ اللجنة الدائمة وهى هيئة متفرعة من اللجنة العسكرية وتمتاز بالدوام وتتكون من مندوبين عسكريين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا .

ومقرها الدائم واشنجتن واختصاصها النظر فى تطبيق السياسة العسكرية التى توافق عليها اللجنة العسكرية وتقديم التوصيات إلى لجان التنظيم الإقليمية .

حـ — القيادة العليا للقوات المتحالفة فى أوربا وأنشئت فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ وهى مسئولة ، تحت رقابة اللجنة الدائمة عن الدفاع عن الدول الأوربية ضد أى غزو .

د — لجنة كندا والولايات المتحدة الأمريكية وتتكون من مندوب عسكرى لكل من كندا والولايات المتحدة .

هـ — لجنة الإنتاج الحربى وهى غير دائمة وجميع الأعضاء ممثلون فيها واختصاصاتها اتخاذ الإجراءات نحو إنتاج وتوريد المعدات الحربية والأسلحة والذخيرة اللازمة لتنمية برامج التسليح والدفاع التى تقررها اللجان المختلفة . وأهم عمل لها هو توحيد المعدات والأسلحة التى تستعملها القوات المسلحة للدول الأعضاء .

وليس لهذه اللجنة مقر دائم لاجتماعاتها ولكن سكرتيريتها فى لندن .

حلف الإطلنطى والتسلح : ونصت المادة ٣ من ميثاق الإطلنطى على ما يأتى :

« ولتحقيق أغراض هذه المعاهدة اتفق الأطراف على أن يعملوا على انفراد أو جماعة بكل وسيلة ممكنة من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك على المحافظة على طاقة كل منهم وطاقتهم مشتركين على مقاومة أى هجوم مسلح وتعزيزها .

وفى هذا دعوة صريحة إلى التسلح ولكن فى أسلوب دبلوماسى لبق حتى لا تتصادم مع مبادئ الأمم المتحدة التى ترمى إلى تنظيم التسلح وتخفيضه . وبناء على مدلول هذه المادة يكون التسلح فى حلف الإطلنطى على صورتين :

(ا) الاستعداد الحربى القومى وذلك بأن تسعى كل دولة لتقوية قواتها البرية والبحرية والجوية واتخاذ كافة الوسائل الحربية التى تحقق مقاومة الغزو من تحضير للخطط المبكرة إلى بناء الاستحكامات والقواعد . . . إلخ .

(ب) الاستعداد الحربى المشترك وذلك بإعداد الخطط المشتركة وتوحيد القوات وتنسيقها حتى يمكنها العمل بكفاءة .

ولكن من الذى سيقوم بأعباء هذا التسليح من دول الحلف وقد خرجت كلها ضعيفة اقتصاديًّا وعسكريًّا من الحرب الثانية ؟ وقد ثار نقاش فى الكونجرس الأمريكى حول التزامات أمريكا فى هذا الشأن . . . وسرعان ما تبين أنه لا بد للولايات المتحدة من مساعدة دول أوربا .

كيفية مد الهيئات العسكرية بالمال والأسلحة :

ودارت مناقشة فى المجلس الأوربى قال فيها نائب بريطانى مشيراً إلى ميثاق بروكسل وحلف الإطلنطى « أن النتيجة الملموسة لهذه المواثيق هى مجموعة من اللجان . وإذا نشبت حرب بين اللجان والدبابات كان النصر ، ولا شك ، من نصيب الدبابات » .

وتحل الدبابات محل اللجان :

وقد وافق الكونجرس الأمريكى فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على قانون العون على الدفاع المتبادل ، وعلى أساس هذه الموافقة رخص للرئيس ترومان أن يخصص لأعضاء الحلف مبلغ ١٠٠٠ مليون دولار يدفع منها منها ١٠٠ مليون عند توقيع اتفاقات ثنائية بين الولايات المتحدة وكل عضو فى الحلف ويدفع الباقى بعد موافقة رئيس الجمهورية على مشروع الدفاع عن منطقة شمال الإطلنطى الذى عهد إلى اللجنة العسكرية أمر إعداده وقد تمت فعلا هذه الموافقة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الاتفاقات الثنائية :

إن أهم ما يلاحظ على تلك الاتفاقات الثنائية التى تنظم العلاقات العسكرية بين أعضاء الحلف من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى ما يلى :

(ا) العون العسكرى يقيد حرية المستحقين له إذ لا يجوز استعمال المساعدة العسكرية خارج المنطقة الجغرافية للحلف إلا بإذن من الولايات المتحدة .

(ب) للولايات المتحدة حق طلب مواد استراتيجية من الدول المستحقة للعون .

(ح) العسكريون والموظفون المشرفون على تنفيذ هذه المعاهدات

يلحقون على السفارات والمفوضيات الأمريكية الموجودة فى عواصم الدول المتعاقدة ويتمتعون بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية .

(د) على الدول المستفيدة اتخاذ كافة التدابير للمحافظة على الأسرار الحربية والفنية ومكافحة الجواسيس .

(هـ) لكل من الطرفين حق إلغاء المعاهدة بشرط أن يعلن عن ذلك قبل الإلغاء بسنة كاملة .

هذا هو أهم ما اشتمل عليه مشروع العون العسكرى . ونجد أن الدول الأوربية قد قبلت هذا الحد من سيادتها كما قبلت الزعامة الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية بسبب ما كانت تشعر به هذه الدول من ضعف عام أصاب حياتها الاقتصادية والاجتماعية مما جعلها غير قادرة وحدها أو حتى مجتمعة على صد أى عدوان شيوعى .

الصعوبات التى اعترضت التسليح :

يجدر بنا أن نذكر أن هناك صعوبات عديدة ومشاكل جمة اعترضت مسألة التسليح وسأذكر أهمها :

(ا) صعوبات مصدرها تكوين القيادة العليا للقوات المتحالفة فى أوربا .

(ب) صعوبات فنية مصدرها محاولة ربط مختلف الهيئات العسكرية والسياسية لتوحيد أوروبا عسكريًا وسياسيًا على كثرة هذه الهيئات وتعددها .

(حـ) صعوبات عسكرية مصدرها توحيد الأسلحة .

(د) صعوبات اقتصادية ومالية مصدرها عدم قدرة أوروبا على تحمل أعباء التسليح وذلك رغماً عن المعونة الأمريكية .

(هـ) صعوبات مصدرها تنازع الدول على مراكز الرئاسة فى القيادات العسكرية .

(و) مشكلة تسليح ألمانيا وقد نشأت بالنسبة لها وجهتا نظر مختلفتان فهناك فريق يرى أن تسليح ألمانيا لا بد منه لتقوية الحلف وجعله قادراً على الوقوف فى وجه أى عدوان سوفييتى . وفريق آخر يرى أن ألمانيا إذا سلحت أصبحت خطراً على الحلف نفسه .

ولأهمية هذه المشكلة سأذكر حجج كل فريق منهم :

١ — حجج الفريق الأول :

(ا) لألمانيا أهميتها الاستراتيجية فى الدفاع عن الحلف من ناحية القوة العددية والعمق الاستراتيجى .

(ب) جيش فرنسا ، وهى من أكبر دول الحلف فى أوربا معظمه فى الهند الصينية وشمال أفريقيا .

(حـ) فى تسليح ألمانيا محافظة على توازن القوى الاقتصادية فى أوربا .

(د) أنصار الوحدة الأوربية يفضلون تسليح ألمانيا عن معاونة خارجية من أمريكا وفى هذا يقول أحد أصحاب الحزب الاشتراكى الفرنسى « إن ما حدث فى كوريا يجب أن لا يحدث مرة أخرى فى أوربا وليس من الخير أن يقال للدول الأوروبية أن القوات الأمريكية ستحررها

فقد تعبنا من تحرير الغير لنا ، ويجب أن تكون لدينا القوة الكافية للدفاع عن حدودنا التى نساهم فيها جميعاً » .

٢ — حجج الفريق الثانى :

(ا) ألمانيا دولة وثابة قد تؤثر على سياسة الحلفاء فتحولها من دفاعية إلى هجومية .

(ب) قد تنضم ألمانيا بعد تقويتها إلى روسيا فى سبيل توحيدها .

(حـ) عدم إثارة روسيا لأن أشد ما تخشاه هو الجيش الألمانى الذى استطاع أن يغزو روسيا وأن يقف على أبواب موسكو .

القوة العسكرية للمنظمة :

(ا) حددت فى مؤتمر لشبونة الذى عقد فى عام ١٩٥٢ الأهداف العسكرية لمنظمة الإطلنطى وتقرر أن تبلغ قوات الحلف ٥٠ فرقة ، ٤٠٠ طائرة فى نهاية عام ١٩٥٢ وأن تصبح ٧٥ فرقة ، ٦٥٠٠ طائرة فى نهاية عام ١٩٥٣ ، ١٠٠ فرقة فى نهاية عام ١٩٥٤ . وقد قدرت هذه القوات على أساس أنها أقل عدد يمكنه الصعود أمام المائة وخمس وسبعين فرقة والعشرين ألف طائرة التى تملكها روسيا .

(ب) أصبح تقدير الموقف الدفاعى للقوات المتحالفة عن غرب أوربا مبنيًّا على الأسلحة الذرية التكتيكية . وأصبحت قوات الولايات المتحدة الموجودة فى غرب أوروبا الآن عبارة عن الجيش السابع الأمريكى

المكون من ٤ فرق مشاة وفرقة مدرعة وثلاثة آلايات فرسان مدرعة ولواء مدفعية مضادة للطائرات والمدفعية المعاونة لهذه القوات .

الانتقادات الموجهة إلى حلف الإطلنطى : ويمكن تقسيم هذه الانتقادات إلى :

(ب) انتقادات قانونية وتدور حول ملاءمة الحلف لميثاق هيئة الأمم

(ج) انتقادات المتفائلين أى الذين يؤملون أن تنسجم الكتلة الغربية مع الكتلة الشرقية .

الانتقادات السوفييتية :

إن أول أثر ظهر رسمياً يوضح هذه الانتقادات كان فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٩ حين قدم سفير الاتحاد السوفييتى إلى وزير خارجية النرويج مذكرة قال فيها :

« تعلن الدول المشتركة فى مشروع حلف الإطلنطى أن الغرض من إنشائه هو تعزيز الدفاع عن بلادها . ومع ذلك فلدى الاتحاد السوفييتى من الأسباب ما يدعوه إلى القطع بأن هذا الحلف لا يدعم السلام العالمى بل غرضه . على عكس ذلك . الجمع بين عدة دول ذات نيات استعمارية ومما يؤيد هذا الاتجاه أن الحلف لا علاقة له بهيئة الأمم بل إنه يتخطاها ».

أما الخطوة الثانية فهى إصدار بلاغ رسمى من وزارة الخارجية الروسية تنتقد فيه السياسة الخارجية الإنجليزية الأمريكية وأهم ما تناوله هذا البلاغ ما يلى :

(ا) أن ميثاق الإطلنطى ليس له أدنى علاقة بحق الدفاع الشرعى

الذى يزعمون أنه أساس الحلف خصوصاً وأن الدول الأعضاء لا يهددها خطر الاعتداء عليها بل لا يوجد من يرغب فى مهاجمتها .

(ب) حفظ السلام وتدعيمه التزام أساسى لأعضاء هيئة الأمم وميثاق الإطلنطى لا يساهم فى ذلك بل إنه يناقض صراحة ومباشرة مبادئ ميثاق هيئة الأمم وأغراضه .

(ح) ميثاق الاطلنطى يناقض المعاهدتين اللتين ابرمتا بين كل من إنجلترا وفرنسا و بين الاتحاد السوفييتى .

(د) ميثاق الإطلنطى فيه خرق لمعاهدة يالتا و بوتسدام اللتين أبرمتا بين كل من الولايات المتحدة و إنجلترا والاتحاد السوفييتى .

أما الانتقادات التى وجهتها الدول الخاضعة للنفوذ الروسى فقد عززت وجهة النظر السوفييتية وقد خطب الزميل كولا روف وزير خارجية بلغاريا وقال « نحن نعتبر حلف الإطلنطى أداة للاعتداء على الاتحاد السوفييتى والديمقراطيات الشرقية . . . نحن ضد ميثاق الإطلنطى الشمالى » .

الانتقادات القانونية :

وتدور حول ملاءمته لمبادىء هيئة الأمم . وهل تعتبر هذه المنظمة إقليمية أم لا . .

(ا) جاء فى المادة ٥٢ من ميثاق هيئة الأمم ما يشرع قيام التنظيمات الإقليمية . إذ جاء بها « ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو تكتلات إقليمية » كما نصت أيضاً على الاستكثار من الحل

السلمى للمنازعات عن طريق التنظيمات الإقليمية .

(ب) بنيت الانتقادات السوفييتية على أن هذا الحلف لا يمكن اعتباره اتفاقية إقليمية متمشية مع ميثاق هيئة الأمم لأنه يضم بلاداً لا يمكن قط أن تربطها صفة الإقليمية لتباعدها الجغرافى . وكان رد مؤيدى الحلف على ذلك أن محيط الإطلنطى أصبح اليوم بمثابة بحيرة تربط أعضاء أسرة دولية واحدة .

(ح) وعلى ذلك كان من السهل على واضعى الحلف أن يعتبروه منظمة أقليمية لا سيما وأن ميثاق هيئة الأمم لم يعرف المنظمة الإقليمية . ويلاحظ فى منطوق نصوص الحلف ما يجعل القارئ يظنه منظمة إقليمية إذ تكررت كلمة « إقليم شمال الإطلنطى » عدة مرات .

(د) وفى الواقع لا يمكن اعتبار حلف الإطلنطى منظمة إقليمية للأسباب الآتية :

١ — لم يستند الحلف صراحة ولا ضمناً على المواد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ من ميثاق هيئة الأمم الخاصة بالتنظيمات الإقليمية .

٢ — لم ينص فى الحلف على أنه يعتبر منظمة إقليمية حسب نظام هيئة الأمم .

٣ — ليس للمنظمة الإقليمية أن تقمع أى عدوان مسلح إلا بعد إذن من مجلس الأمن (مادة ٥٣) وهناك الاتحاد السوفييتى الذى يمكن أن يشل المجلس باستعمال حق الفيتو وبذا يشل أيضاً حلف الإطلنطى وبذا تبطل الحكمة من قيامه .

٤ — المادة ٥٤ من ميثاق هيئة الأمم تنص على وجوب علم مجلس الأمن بما يجرى لحفظ السلم والأمن الدولى بمقتضى التنظيمات الأقليمية وعلى ذلك فستعرض عليه جميع الاستعدادات والخطط العسكرية والتدابير الاقتصادية والمالية والقرارات السرّية التى تصدرها لجان الحلف وبالتالى يصبح الاتحاد السوفييتى على علم بكل ذلك . . .

انتقادات المتفائلين :

هذه الانتقادات جديرة بأن تكون موضع عناية إذا نظرنا إلى الانتقادات الشيوعية على أنها مغرضة وترمى إلى الدعاية أكثر مما ترمى إلى معرفة الوقائع ، وإذا نظرنا إلى الانتقادات القانونية على أنها فقهية أكثر مما هى واقعية . ويرى المتفائلون أن حب الشعوب للسلام سيجعل الكتلة الغربية تنسجم إن عاجلا أو آجلا مع الكتلة الشرقية وإن كل إجراء من شأنه تقسيم العالم إلى معسكرين يضر فى نظرهم بقضية السلام ومن هنا نرى أن حلف الإطلنطى تنطبق عليه هذه الصفة لما يأتى :

(ا) لأنه يؤكد انقسام العالم إلى كتلتين .

(ب) هذا الحلف يدعو إلى التسلح والتسابق فى هذا الميدان يؤدى إلى الحرب

(ج) ستؤدى مصاريف التسليح إلى خفض مستوى المعيشة وعدم الاهتمام بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى هى الوسيلة الوحيدة إلى دعم السلام .

(د) لا تستطيع أى دولة شيوعية أن تنضم إلى هذا الحلف وهذا يضر بقضية السلام التى تتطلب أن تكون المعاهدات الجماعية مفتوحة لأى دولة .

(هـ) هذا الحلف يضعف من هيئة الأمم المتحدة .

مدى نجاح حلف الاطلنطى :

نشر السكرتير العام لمنظمة حلف الأطلنطى تقريراً عن الحلف سجل فيه نشاطه ومدى نجاحه منذ نشأته عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٤ وتتضمن الآتى :

(ا) الأسلحة الجديدة :

هى محل بحث قيادة الحلفاء العليا وستناقش فى مجلس الأطلنطى الذى سيصدر توصياته وقراراته بشأنها .

(ب) قوة الحلف العسكرية :

أصبح تحت تصرف حلف الأطلنطى اليوم ١٠٠ فرقة عاملة واحتياطية مسلحة تسليحاً كاملا .

(جـ) الإنتاج الحربى :

ارتفعت الاعتمادات المالية التى قررها أعضاء الحلف للإنتاج الحربى من ١٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٤٩ إلى ٨٣٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٣ .

(د) قوة الاتحاد السوفييتى :

أن قوة روسيا مضافاً إليها ألمانيا الشرقية والدول الأوروبية الواقعة تحت النفوذ الروسى بلغت عام ١٩٥٤ أكثر من ٦ مليون رجل تحت السلاح ويمكن تعبئة ٤٠٠ فرقة تعبئة كاملة فى بحر ٣٠ يوماً .

تأثير الحلف على الشرق :

تعتبر منظمة الشرق الأوسط فى حالة غزو السوفييت أكثر تعرضاً لهجوم القوات الشيوعية المرابطة فى رومانيا والقوقاز . وقد اهتمت هيئة أركان الحرب العليا بهذا الموضوع وعملت على إقامة سد من القواعد البرية والجوّية فى كل من تركيا واليونان لتقف حاجزاً ضد كل تدفق القوات السوفييتية نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط .

وإذا قامت القوات السوفييتية بغزو إيران واتجهت نحو بلدان الشرق الأوسط يصبح جناحها الأيمن مهدداً بالضغط المباشر من قوات الحلف البرّية والبحرية المرابطة فى مياه البحر الأبيض علاوة على أن قوات الحلف فى أوربا ستحجز أمامها قوات روسية أساسية مما قد يضعف من شأن الهجوم نحو الشرق. وتحاول أمريكا بشتى الوسائل ربط بلاد الشرق الأوسط إلى عجلة حلف الأطلنطى وذلك بدفع تركيا للارتباط بمعاهدات مع هذه الدول وبذا تنضم ، بطريق غير مباشر . إلى منطقة حلف الأطلنطى وبذا تكتمل حلقة الحصار حول الاتحاد السوفييتى فى هذه الثغرة التى

طالما أقلقت أمريكا . ومن أمثال هذه الاتفاقيات حلف تركيا الباكستان وحلف تركيا العراق ثم المحاولات الأخيرة الفاشلة التى قامت بها تركيا لضم البلاد العربية إلى هذا الحلف الأخير .

خاتمـــة :

بعد أن أخذنا فكرة عامة عن نشأة حلف الأطلنطى وتطوره وأهدافه وآراء مؤيديه وآراء معارضيه يمكن أن أضيف أن هناك أزمة أو على الأقل بوادر أزمة بين أعضائه ترجع إلى الآتى :

(ا) حقق الحلف الأهداف العاجلة التى تنحصر فى اتخاذ الاحتياطات لصد أى عدوان سوفييتى . ولكن لم يقع هذا العدوان حتى الآن . . . وهذا مما دعا الرأى العام الأوروبى إلى التساؤل عن الدافع لإعداد كل هذه الجيوش وإنشاء المطارات والاستحكامات ما دام التهديد الشيوعى ليس من الخطورة كما زعم الساسة ورجال الجيش .

(ب) يتساءل الرأى العام الأمريكى حائراً . . . أليس من الخير أن يقف سيل الدولارات التى تغدق على أوربا المنقسمة على نفسها الناكرة للجميل ؟ . . . .

(ج) هذا علاوة على عدة عوامل أخرى منها نفور الأوروبيين من الأمريكان ورغبة الكثيرين فى دعم السلام والمشاكل السياسية التى مصدرها تسليح ألمانيا . . . والمشاكل الاقتصادية .

وعلى العموم يمكن القول أن مستقبل الحلف ينحصر فى أحد الأوضاع الآتية :

(ا) قيام حرب فى أوروبا بسبب اعتداء يقع فى إحدى الكتلتين. وعندئذ يتحقق الغرض الذى من أجله أنشىء الحلف ، وهذا بعيد الوقوع فى السنوات القليلة القادمة .

(ب) التكتل الاقتصادى والاجتماعى فى الحلف يترتب عليه قيام دولة اتحادية أطلنطية ، ولكن هذا متعذر الحصول لأن كل دولة من الدول الأعضاء لا تزال تتمسك بقوميتها ، وتحرص على استقلالها الكامل .

(ج) أن تصبح أوروبا متحدة قوية وبذلك تتخلص من السيطرة الأمريكية ولن يكون هذا لتعارض المصالح ، وحدة الأطماع ، وتأصل الأحقاد .

قوات الحلف لا تصلح :

يشعر أعضاء الحلف أكثر من غيرهم بأن قوات الحلف بوضعها الراهن لا تصلح لخوض غمار حرب ذرية ! . . .

ولذا انبعث النداء من مختلف العواصم الكبرى لبحث هذه المشكلة العاجلة . . . وانتهى الموقف إلى عقد مؤتمر سرى فى باريس بدأت أولى جلساته فى ٤ مايو عام ١٩٥٦ .

وكان محور البحث :

١ ــ الأسلحة الذرية التى يحتاج إليها لتحويل القوات إلى عناصر مقاتلة حديثة .

٢ ــ الاستعانة بالقذائف الموجهة .

٣ ــ إنشاء شبكة رادار ضخمة فى أوروبا .

٤ ــ إعادة تنظيم الفرق لتصلح للحرب الذرية .

وكان خبراء الحرب قد اعترفوا صراحة أنه إذا نشبت الحرب الذرية فجأة فسيجد الحلف نفسه يقاتل بأسلحة الحرب العالمية الثانية !

ويعتقد الخبراء أن تشكيلات الفرق التابعة للحلف بوضعها الحالى الذى تعتمد فيه على التجمع وخطوط التموين الطويلة المعرضة للهجوم الذرى قد أصبحت قديمة بالية لا تناسب التطور . وإنما يجب أن تعتمد على « التفرق » و « الاستقلال » والقدرة على الانتشار فى منطقة واسعة فى حالة الهجوم ثم التجمع بسرعة والاحتفاظ بالحصون إن شن هجوم مضاد كذلك ينبغى استبدال التموين الجوى بخطوط التموين البرى .

أما فيما يختص بالقذائف الموجهة فقد أعلنت بريطانيا أخيراً أنها ستركز جهودها فى برنامج المقاتلات والقذائف ، والمأمول حث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها .

على أن المشكلة الرئيسية التى تواجه الدول الغربية هى هل تستطيع دول الحلف تحمل النفقات اللازمة لإعادة تنظيم القوات على نحو شامل والتوسع فى إدخال نظام الرادار والدفاع الجوى الذى يتكلف وحده ملياراً و ٤٠ مليون دولار ؟

ويخشى أن تتردد الدول الأعضاء فى إنفاق المبالغ الطائلة التى يحتاج إليها الحلف لإعادة تنظيمه بالنظر إلى المشكلات الاقتصادية الداخلية .

على أن المشرعين العسكريين يرون أن المسألة دفاع أو لا دفاع — فليس ثمة بديل آخر ، وهذه المشكلة فى رأيهم ستظهر على علاتها فى جلسات المؤتمرين . .

وقد افتتح مستر جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأميركية مؤتمر مجلس حلف الأطلنطى بكلمة قال فيها : —

إن الحالة تقتضى تعزيز الحلف لمواجهة السياسة الروسية الجديدة التى تعتمد على الملاطفة والملاينة والتغلغل السلمى فى آسيا والشرق الأوسط . . . ومواجهة تحدى روسيا للغرب فى الشرقين الأوسط والأقصى .

وفى اليوم التالى وافق المجلس المذكور على اقتراح أميركى يدعو إلى تأليف لجنة من خبراء ثلاثة . . لوضع خطط الغرب السياسية والاقتصادية لعشر سنوات كى يمكن مواجهة السياسة الخارجية الجديدة التى ينتهجها الاتحاد السوفييتى فى الميادين غير العسكرية ويعتمد عليها فى نشر دعوته والتأثير فى البلاد المحايدة فى إفريقيا وآسيا .

وقد اقترح سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية تسمية هذه الهيئة لجنة « الحكماء الثلاثة » ورشح أعضاء لها وزراء خارجية كندا وإيطاليا والنرويج وهم ليستر بيرسون وجايتانو مارتينو ، وهالفارد لانج .

وانتهى المؤتمر إلى إصدار بيان فى جلسته الخارجية فى السادس من مايو عام ١٩٥٦ جاء فيه :

أن قوة السوفييت تضطرد فى الزيادة ولذلك ستظل مسألة السلامة هى المشكلة الرئيسية ويجب على دول الحلفاء الاهتمام باتحادها وقوتها قبل غيرهما من الاعتبارات .

واستطرد البيان قائلا : إن المجلس وافق على سلسلة من الإجراءات لكفالة المصالح المشتركة لاعضائه بصورة فعالة وهذه الإجراءات هى :

أولا : عقد اجتماعات دورية لبحث النواحى السياسية للمشكلات الاقتصادية .

ثانياً : تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء وتلافى التطاحن بين سياستها الاقتصادية الدولية .

ثالثاً : تكليف المجلس الدائم للحلف ببحث مشروع كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا الخاص بإنشاء وكالة تابعة للأمم المتحدة للنهوض بالاقتصاد العالمى . وأشار البيان إلى سياسة روسيا بشأن المعايشة السلمية . وقال إنه لما كانت هذه السياسة تنطوى على تلطيف التوتر الدولى إلى حد ما وكانت حكومة الاتحاد السوفييتى قد اعترفت بأن الحرب ليست مما لا يمكن اجتنابه ، فإن الدول ــ حلف الأطلنطى ترحب بهذه السياسة التى طالما آزرتها .

وأنه يوجد الآن مجال للأمل فى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التى نظمت العلاقات بين شعوب دول حلف الأطلنطى لتصبح مع الوقت عاملا فى تنظيم العلاقات بين الاتحاد السوفييتى ودول الغرب .

الحكماء الثلاثة :

وبعد هذا كله يتساءل المتسائلون : ماذا يراد بحلف الأطلنطى ؟ لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقصر مهمة الحلف على الدفاع العسكرى.

ولكن الأحداث التى توالت عليه منذ إنشائه جعلت أهدافه ووسائله فى أوضاعها الحاضرة لا توائم النفسية الغربية ولا سيما بعد التطور الروسى فى مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية . حتى لقد راح بعض الثقات من أبناء الغرب يشكون فى الفائدة المأمولة من حلف الأطلنطى ويدعون إلى تنظيم الدفاع عن الغرب على أسس جديدة . ذلك ما ألمع إليه نقد الساسة لحلف الأطلنطى ، فى كندا وفرنسا وإيطاليا ، فضلا عن إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية نفسها . وكان أظهر اتجاه للميول الغالبة فى شأن التعديل المنشود لنظام الحلف توسيع اختصاصه بحيث يشمل التعاون السياسى والاقتصادى بين أعضائه كما يشمل التعاون العسكرى .

لذلك لاح أخيراً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عدلت عن تمسكها بالنظام الحاضر للحلف فصارت لا تعارض تعديله وفقاً لمقتضى الحال الدولية وانتظرت أن يعقد مجلس الحلف اجتماعه المرتقب فى العاصمة الفرنسية لتقف على معنى التعديل الذى ترغب فيه شريكاتها . واجتمع المجلس فى الرابع من مايو ١٩٥٦ فأنشأ لجنة سميت لجنة الحكماء الثلاثة وكلفها تقديم تقرير عن الوسائل الكفيلة بتوكيد التعاون الأطلنطى فى الميدان السياسى والميدان الاقتصادى على أن يحفظ الحلف الشأن الأول لأغراض التعاون التعسكرى والوصف الأصدق لهذا التوسيع أنه يعزز وحدة الدول الغربية لأن اقتصاره على التعاون العسكرى قد أفضى إلى لون من السيطرة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية على حليفاتها الكبيرة فضلا عن الصغيرة مما كان باعثاً من بواعث الاستياء وجعل انجلترا وفرنسا

على الأخص تطلبان ما سماه العارضون من أبنائها تحرراً يرد إليهما الحق فى الاستقلال .

وظاهر أن حلف الأطلنطى نشأ منظمة عسكرية ولا يرى أقطاب الدول الغربية أن تطور الحرب الباردة قد أسفر عن جديد يبيح للغرب التخفيف من شدة حرصه على الدفاع عن سلامته . حتى ليجوز القول بأن العمل على التعاون السياسى والاقتصادى هدفه الأخير تيسير العمل على التعاون العسكرى ولا يخفى مجلس الاطلنطى هذا الغرض الأول والأخير إذ يتحدث بلسان دالاس عن التعديل الأخير لنظام الحلف بوصفه أداة لتعزيز الوحدة بين أعضائه والغرض من الوحدة الدفاع العسكرى إذا نشبت الحرب بين العالم الشرقى والعالم الغربى .

فلا عجب إذا أنكرت موسكو الإبقاء على حلف الاطلنطى بعد دعايتها للتعايش السلمى . ولا عجب إذا اتهمت مجلس الحلف بأنه حاول فى اجتماعه الأخير ستر غرضه العدائى بالتعاون السياسى والتعاون الاقتصادى

ولم يكن عسيراً على موسكو أن تستشف من خلال التعاون السياسى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى مداراة الشعور الأوروبى وقد أصبحت أوروبا الغربية تميل على تفاوت فى القدر إلى تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفييتى وأظهر ما يتجلى هذا الميل فى إنجلترا وفرنسا .

كما أنه لم يكن عسيراً على موسكو أن تستشف من خلال التعاون الاقتصادى مزيداً من العون الأمريكى يبذل للدول الغربية فيخفف من حدة التوتر القائم بينها وبين أمريكا لسيطرة الدبلوماسية الأمريكية عليها

وقد يبذل للبلاد المتخلفة التى تهتم بأمرها الدول الغربية لموقعها الجغرافى وشأنها الاستراتيجى فيعين الغرب على ضمها إلى معسكره فى حربه على الشيوعية .

بقى أن نعلم ما يكون من أثر فى الرأى العام الأمريكى لتوسيع الحلف الغربى إلى الحد المقترح . فلا يخفى أن إقرار الكونجرس الأمريكى لحلف الاطلنطى كان حدثاً تاريخياً فى حياة الأمة الأمريكية إذ كان نبذاً صريحاً لما درجت عليه من السياسة الانعزالية كلف دعاة الحلف ما كلف من المشقة فلم يكن إقناع الأمة بقبوله عملا هيناً . ولا شك أن قبولها أن تتحمل التزامات جديدة تجاوز حد التعاون العسكرى يكون أمراً أشد عسراً ، لأن الغريزة الانعزالية فى أمريكا لم تتلاش تماماً .

ومن الصعوبات الخاصة التى تلقاها فكرة التعاون الاقتصادى أن — الكونجرس الامريكى فضلا عن تردده فى أن يقبل مبدأ المعونة الأمريكية الإضافية لن يرضى على أهون وجه بأن ينزل لهيئة دولية عن حقه فى مراقبة الوجوه التى تنفق فيها أموال أمريكية .

فهل يكون التعديل المقترح لنظام الحلف الغربى سبباً جديداً لنزاع بين أمريكا وسائر أعضائه فوق كونه سبباً جديداً للنزاع بين العالم الشرقى والعالم الغربى .

حلف البلقان

ان عقد هذا الحلف يعد مساعدة هامة لدول الغرب
فى جهودها لسد ثغرة الدفاع فى جنوب شرق أوربا.
ترومان – رئيس أمريكا السابق

حين تم إبرام حلف البلقان ، بين تركيا واليونان ويوجوسلافيا ؛ فى الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٥٣ ، بمدينة أنقرة ، لم تستطع دول الغرب أن تخفى اغتباطها لهذه النتيجة !

ورغم أن هذا الحلف دفاعى محض ، ورغم أن تركيا واليونان كانتا مرتبطتين بحلف لاطلنطى من قبل توقيعه ، إلا أن الدوائر المسئولة فى مقر قيادة حلف الاطلنطى رحبت به وأشارت الى أن أية زيادة فى القوات التى يمكن استخدامها فى الدفاع عن العالم الغربى تعد كسباً له بضم يوغوسلافيا إلى المعسكر الغربى .

وقد توقع البعض إذ ذاك أن هذا الحلف سوف يخلق مشكلات فنية لمنظمة حلف الاطلنطى ، ذلك لأن يوغوسلافيا ليست من دول هذا الحلف الأخير ولكنها على صلة وثيقة بتركيا واليونان وهما من دول الأطلنطى فى نطاق نظام الدفاع المشترك .

وهذا يضع أمام متتبعى الأحداث العالمية عدداً من الأسئلة الغامضة تتلخص فيما يلى :

ـ كيف يمكن لتركيا واليونان تحمل تبعات جديدة خارج منطقة حلف الاطلنطى ؟

ـ كيف اطمأنت دول الغرب إلى ضم دولة شيوعية إلى جانبها وهل الكسب لها أو ليوغوسلافيا أو لهما معاً ؟

ـ ما هى قوة هذا الحلف كتكتل إقليمى ؟

ـ هل قيام هذا الحلف ينوب عن مشروعات العالم الغربى الدفاعية كحلف البحر الأبيض أو حلف بغداد ؟

هذه الأمثلة وما ماثلها ترددت فى الدوائر الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية ، والمحافل العسكرية ، وتناقلها الناس فى أنحاء العالم ، لأنها أسئلة تحمل إجاباتها الحكم على الكثير من مصائر الشعوب والدول والحكومات ومن ثم احتاجت هذه الإجابات إلى الكثير من الدراسة والفهم والتحليل .

ولكن الأغلبية اتفقت على أن السبب الرئيسى فى قيام هذا الحلف وتوقيع هذه الاتفاقية هو كما جاء فى تعقيب أحد الدبلوماسيين .

« أن الاتفاق على إشراك قوات الدول المعرضة لضغط السوفييت بصفة مباشرة ، فى الاضطلاع بمهمة الدفاع ، يقوم دليلا على أن هذه الدول قد أدركت مدى الخطر الذى تتعرض له واتخذت التدابير التى تمكنها من مواجهته » .

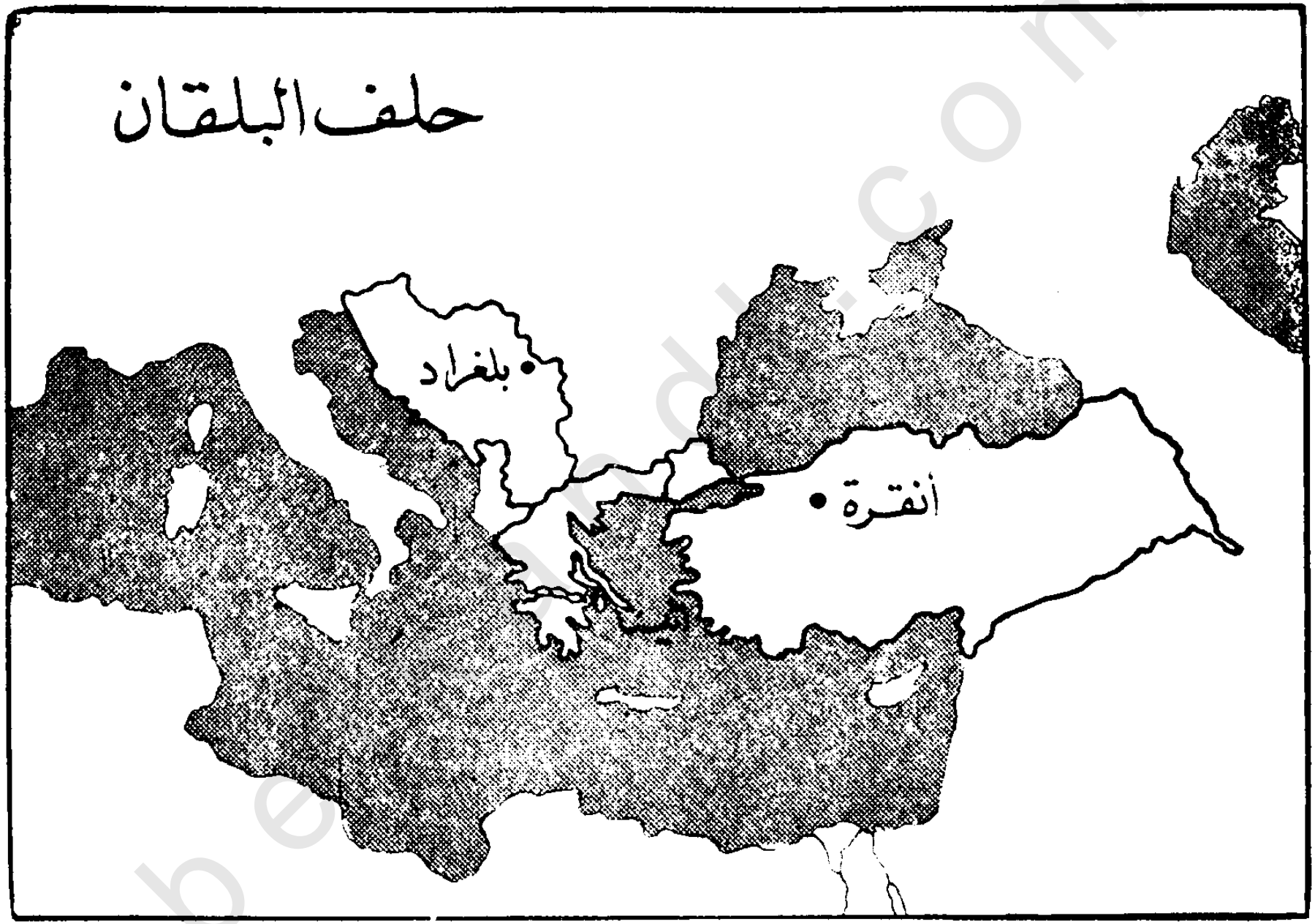
حلف البلقان
بلغراد
أنقرة

يوغوسلافيا والمعسكر الغربى

ظل المرشال تيتو مدة طويلة ، منذ انقطعت الصلات بين يوغوسلافيا والعالم السوفييتى بانفصال بلغراد عن الكومنفورم فى ٢٨ يونية سنة ١٩٤٨ ، يقلب الموقف على جميع نواحيه ، وكان ينتهج سياسة خارجية ملؤها الحذر حتى لا يستفز روسيا وحليفاتها فتتعرض يوغوسلافيا لعدوان شيوعى مشترك لا قبل لها بمقاومته ، وحتى لا يقضى على أمل الدول الغربية فى أن تنضم يوغوسلافيا يوماً ما إلى المعسكر الغربى ، فينقطع عن بلغراد العون الأمريكى والبريطانى وهو عون كبير على أعظم جانب من الأهمية .

وخير دليل على ذلك أن المرشال تيتو ظل يؤكد فى المؤتمرات الصحفية وفى خطبه السياسية أن يوغوسلافيا ترى من الخير لها كل الخير ألا تنضم إلى أى حلف أو ترتبط بأى ميثاق سواء أكان هجومياً أم دفاعياً ، لأنها دولة مسالمة تقضى عليها مصالحها بأن تظل بمنجى من أية تضحيات أو اتفاقيات عسكرية . . .

وقد قال المرشال تيتو فى مناسبات شتى « إن الأحلاف ينبغى أن تنشأ فى نفوس الشعوب لا بالمواثيق . . . والملاحظ أن الدول التى توقع محالفات فى زمن السلم ترمى إلى تكوين جبهات ، ويوغوسلافيا لا تريد الانضمام إلى أية جبهة تستعد للحرب ، لأنها تؤثر أن تظل فى جبهة السلام كما تؤثر البقاء بمنجاة من المعتدين » .

وكان تيتو يرى الاستعانة بالأمم المتحدة عند الاقتضاء ليدرأ عن

بلاده الخطر السوفييتى ، ذلك أن ميثاق الهيئة لا يشترط أن تكون الدول الأعضاء حكومات ديمقراطية .

ثم أخذ موقف يوغوسلافيا يتطور و يتبدل شيئاً فشيئاً . و بدأت حكومة بلغراد تخطو خطوة تمهيدية فى السبيل المؤدية إلى المعسكر الغربى حين قال المرشال تيتو أن يوغوسلافيا معرضة لخطر الاعتداء عليها من جانب الاتحاد السوفييتى والدول الصالحة معه ، وأن فى وسع يوغوسلافيا أن تدافع وحدها عن نفسها إذا تعرضت لعدوان محدود النطاق ولكنها لن تقوى على رد عدوان تشترك فيه جميع الدول الموالية للأتحاد السوفييتى . بيد أن هذه الخطوة الأولى التى خطاها تيتو لم تمنعه من أن يلتزم جانب العذر ، فقد كان يقبل أن تمده دول الغرب ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة و بريطانيا بعون عسكرى واقتصادى ، ولكنه كان يرفض رفضاً باتاً أن يكون هذا العون وسيلة يتذرع بها الغرب للتدخل فى شئون يوغوسلافيا .

وازدادت يوغوسلافيا قرباً من المعسكر الغربى حين قال المرشال تيتو فى مؤتمر الحزب الشيوعى اليوغوسلافى « إن صلات يوغوسلافيا بدول الغرب بدأت تتطور وتتجه إلى تعاون ينهض على قدم المساواة ، أساسه الرغبة فى صون السلام ، وأن نتائج الأعمال التى تمت حتى اليوم دلت على إمكان قيام تعاون بين الدول الرأسمالية و يوغوسلافيا الاشتراكية » .

وفى الأسبوع الأخير من شهر فبراير وقعت فى العاصمة التركية معاهدة الصداقة والتعاون بين يوغوسلافيا وتركيا واليونان وهكذا انضمت يوغوسلافيا بطريق يكاد يكون مباشراً إلى المعسكر الغربى عامة وإلى حلف

الأطلنطى بوجه خاص . وكان من المتوقع أن تشتد وقتئذ حملات الكرملين على يوغوسلافيا ولكن المفاجآت الروسية التى تعددت منذ وفاة المارشال ستالين شملت يوغوسلافيا أيضاً ، وبخاصة بعد زيارة تيتو الأخيرة للاتحاد السوفيتى ، والاستقبال الحار الحافل من الشعب الروسى وعلى رأسه بولجانين .

ظروف الاتفاقية

لم يكن من المنتظر عقد مثل تلك الاتفاقية بين هذه الدول لولا أن ظروفاً خاصة مهدت لها أهمها :

أولا : الخوف المشترك من الخطر السوفيتى قرب بين تركيا واليونان وساعد على هذا التقارب اشتراك الدولتين فى الإفادة من العون الأمريكى (مشروع ترومان) ، ثم قوى روح التضامن بينهما اشتراكهما فى المجلس الأوربى فى أغسطس ١٩٤٩ ثم قبولهما فى حلف الأطلنطى فى نوفمبر ١٩٥١ .

ثانياً : تحسن العلاقات بين كل من اليونان ويوغوسلافيا وذلك منذ انفصال يوغوسلافيا عن الكومنفورم وتخلص اليونان من الثوار الشيوعيين الذين كانوا يعتمدون فى عملياتهم العدائية على العدوان اليوغوسلافى .

ثالثاً : ثم التقارب بين تركيا ويوغوسلافيا على أثر محادثات دبلوماسية كان آخر مراحلها زيارة وزير خارجية تركيا لبلغراد فى أواخر يناير ١٩٥٣ وعلى أثر انتهاء هذه الزيارة نشر بيان رسمى مشترك يفيد أن المباحثات

أسفرت عن اتفاق تام بين وجهات النظر على ما تقضى به الضرورة من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعاون بين الدولتين لصيانة السلم فى البلقان ، وأكثر ما صدر من وزراء الدول الثلاث من تعليقات على الاتفاقية كان يدور حول ما يأتى : تم الاتفاق على أساس مشروع الدفاع الجماعى بين الدول الثلاث على أن توضح التفاصيل فيما بعد على ضوء التزامات تركيا واليونان قبل حلف شمال الأطلنطى ، وبذلك ارتبطت هذه الدول بعلاقات من الثقة المتبادلة ولا شك أن هذا حدث سعيد لأمن جميع الأمم المحبة للسلام .

مبادئ الحلف وأهدافه :

يمكن القول إجمالا بأن الحلف يقضى بتعاون الدول الثلاث فى الدفاع عن أراضيها ضد أى أعتداء قد يقع عليها من جانب روسيا ودول أوربا الشرقية الضالعة معها ، والتشاور فى كل ما يتصل بمسائل الأمن فى القسم الشرقى من البحر الأبيض المتوسط وذلك وفق مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

وتسرى المعاهدة خمسة أعوام قابلة للتجديد .

وبتحليل هذه الاتفاقية نجد أن أهم ما تحويه موادها العشر يتلخص فيما يأتى :

أولا : المقدمة تؤكد ولاء الموقعين الثلاثة لميثاق هيئة الأمم طبقاً للمادة ٥١ والتى تنص على أنه « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعى للدول فرادى أو جماعات فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن

يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى . . . »

ثانيا : فض المنازعات بالوسائل السلمية وذلك طبقاً لما جاء فى المادة الخمسة وهذه الوسائل منصوص عنها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة والتى تتلخص بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو الالتجاء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية .

ثالثاً : عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وهذا منصوص عليه صراحة فى المادة الخامسة أيضاً من الحلف وهذا أمر يخالف جميع الاتفاقيات الإقليمية الأوربية ، وربما يكون السبب هو رغبة يوغوسلافيا — كما صرح المرشال تيتو فى أكثر من مناسبة — فى حفظ نظامها الشيوعى الخاص من كل مؤثر خارجى ، أو خوف اليونان نفسها من التأثر بالشيوعية التيتوية ، إذ يوجد باليونان الآن حوالى ٢٠,٠٠٠ من السلاف المقدونيين ، وهؤلاء الأبواق السلافيون كما يسميهم اليونان يمتون بنوع من القرابة إلى المصريين والبلغاريين وبعضهم يأمل يوماً فى أن يكون جزءاً من دولة مقدونية .

رابعاً : مبدأ التشاور — كما جاء فى المادة الأولى من الاتفاقية التى تقول « لتحقيق التعاون الدائم بين الأطراف المتعاقدين يستشير بعضهم بعضاً فى جميع القضايا التى تمس المصالح المشتركة ويجتمع وزراء خارجية الأطراف المتعاقدين مرة سنوياً أو أكثر إذا دعت الضرورة وذلك لدراسة الحالة السياسية ولاتخاذ القرارات اللازمة طبقاً لأهداف تلك المعاهدة » . وبناء على الفقرة الأخيرة عقد مؤتمر فى أثينا فى شهر يونيو الماضى انتهى بعد بحثه المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية التى تهم البلاد الثلاثة إلى القرارات الآتية :

(ا) إنشاء هيئة سكرتارية دائمة لحلف البلقان تتولى إعداد المؤتمرات التى يعقدها وزراء الخارجية الثلاثة ودراسة جميع المسائل المتعلقة بالتعاون السياسى والثقافى بين الدول الثلاث وإخطار الحكومات بها .

(ب) تكليف هيئة أركان الحرب المشتركة بدراسة المسائل الخاصة بدعم التعاون العسكرى بينها وذلك فى اجتماعها القادم .

(ج) الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم خبراء الاقتصاد من الدول الثلاث لدراسة المشكلات الاقتصادية المشتركة .

خامساً : المساعدة المتبادلة – وذلك طبقاً لما جاء فى المادتين ٢ و ٣ من الاتفاق : فالمادة الثانية تنص على أن : يصر الأطراف المتعاقدون على الاستمرار فى الجهود المشتركة لحفظ الأمن والسلام فى منطقتهم وعلى الاشتراك فى النظر معاً فى القضايا المتعلقة بأمن دولهم ومنها اتخاذ وسائل الدفاع المشترك الضرورية فى حالة اعتداء يقع على أحد الأطراف بدون أن يكون هذا الطرف سبباً له .

والمادة الثالثة : يستمر أركان حرب الأطراف المتعاقدين فى تعاونهم ليقدموا إلى حكوماتهم التوصيات المتعلقة بمسائل الدفاع التى تتضمنها هذه المعاهدة حتى يتاح لتلك الحكومات أن تتخذ القرارات المتناسبة ».

والذى يقارن بين مدلول هاتين المادتين وبين ديباجة المعاهدة وتصريحات وزراء خارجية الدول الثلاث يقع فى حيرة ، فالديباجة والتصريحات تشير إلى أن الدول الأعضاء تبادر إلى مساعدة الطرف المعتدى عليه ، بينما نصوص المادتين تشير إلى مبدأ المساعدة المتبادلة ولكن ليس فيهما أى التزام صريح بهذه المساعدة بمعنى أن هذه المساعدة تكون اختيارية فى هذا الحلف بينما نرى الأحلاف الأخرى (عدا حلف الباسفيكى بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا) كلها تنص صراحة على وجوب المساعدة العسكرية المتبادلة فى حالة أى اعتداء يقع على أى طرف من الأطراف المتعاقدين .

ومعنى المساعدة الاختيارية هو أن الأطراف المتعاقدة فى الحلف أرادت ألا تتقيد وأن تحتفظ لنفسها بالحرية المطلقة فيما يتعلق بمساعدة

المعتدى عليه . وربما يكون هذا مرجعه إلى إيحاء من منطقة حلف الأطلنطى حتى لا تتورط فى حرب لا تريد الدخول فيها إذا ما حدث اعتداء خارجى على يوغوسلافيا .

سادساً : التعاون الثقافى والاقتصادى : كما جاء ذكره فى المادة ٤ من الحلف ولكن واقع الحال يشير إلى أن هذا التضامن يعتبر غير متيسر من الناحية العملية .

فمن الناحية الاقتصادية نجد أن سبب فشل الاتحاد البلقانى القديم يرجع إلى عدم تحقيق التعاون الاقتصادى إذ كانت التجارة الخارجية للدول البلقانية فيما بينها وبين بعضها لا تتجاوز ٩ ٪ من مجموع تجارتها الخارجية.

أما من حيث التعاون الثقافى فنحن نتساءل كيف يمكن تحقيقه وليس بين هذه البلاد الثلاث لغة مشتركة ولا تشترك فى الأصل والجنس ولا تراث مشترك بينها بل إن نظمها السياسية فى الوقت الحاضر تختلف كل الاختلاف عن بعضها البعض .

سابعاً : حرية التعاهد : ذكرت المادة ٦ من الحلف « أن الأطراف المتعاقدة تمتنع عن إبرام المخالفات أو أتخاذ أى إجراء موجه ضد الأطراف الأخرى أو أى إجراء يضر بمصالحهم » ثم جاءت المادة ٧ من الحلف فأوضحت القيود السالفة بقولها » يعلن المتعاقدون كل من جانبه أن الالتزامات الدولية النافذة بينهم وبين دولة أو دول أخرى ليست متناقضة مع نصوص هذه المعاهدة . والذى يهمنا فى هذا الصدد :

(ا) مشكلة ضم إيطاليا إلى الحلف بعد تذليل مشكلة تريستا .

(ب) دعوة دول الحلف إلى استقلال البانيا وعودتها إلى النظام الديمقراطى صوناً لسلم المنطقة .

(د) علاقة هذا الحلف بحلف شمال الاطلنطى .

إلا أنه يمكن التعليق على هذا الحلف الجديد بأنه ليس وليد تضامن إقليمى حقيقى وإنما هو وليد مؤتمرات سياسية وأملته ظروف خاصة هى الخطر السوفيتى مسينتهى هذا الحلف بانتهاء هذا الخطر وهذا هو ما تسعى إليه روسيا حالياً بمناورتها السليمة مع دول الحلف حتى يمكنها التفرقة بين دوله فتقضى بذلك عليه وهذه هى سياستها ضد الأحلاف العدائية لها .

المركز الحربى لحلف البلقان :

يجب علينا أولا محاولة تقدير نوع وعدد القوات التى تمتلكها الدول الثلاث ومن الطبيعى أن هذا من الأمور السرية لكل دولة إلا أنه يمكن أن نقترب من التقدير المعقول إذا ما علمنا أن تعداد السكان فى اليونان ٧,٦ مليوناً وتركيا ٢٠,٩ مليوناً ويوغوسلافيا ١٥,٧مليوناً فيكون المجموع ٤٤,٢ مليوناً . وفى حرب العصابات التى استمرت من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ جندت اليونان عشر فرق قاتلت بنجاح كما أن سجل الجيش اليونانى فى الحرب الكورية سجل حافل . وقد تلقت القوات البرية اليونانية تدريبها على أيدى الخبراء الإنجليز إلا أنه مزود حالياً بمدفعية وعتاد أمريكى وتزود هيئة أركان الحرب بنصائح البعثة الأمريكية المشتركة لمساعدة اليونان .

كما أن الجيش التركى فى حالة تعبئة منذ أكثر من اثنى عشر عاماً ويقال إن مجموع قواته النظامية يدخل فى نطاق ٣٠ فرقة منها ٦ فرق مدرعة

ولو أن قوتها المدرعة لا يمكن أن تصل إلى مستوى الفرقة الأمريكية أو البريطانية وتقوم أيضاً البعثة الأمريكية المشتركة لمساعدة تركيا بإسداء النصح لهيئة أركان الحرب بالجيش التركى ويعتقد أنه يوجد فى تركيا أكثر من ١٤٠٠ مدرب أمريكى .

ومن ناحية أخرى نجد أن الغرب لا يعرف مقدار الجيش اليوغوسلافى وإن كان من الواضح الآن أن قدراً كبيراً من انهيار يوغوسلافيا فى إبريل عام ١٩٤١ كان يرجع إلى ضعف الروح المعنوية فى القوات بسبب الانقسام الأهلى بين الصرب والكروات وهو عامل لا يزال له أثره . وقد تلقت البلاد منذ عام ١٩٤٨ مساعدة مالية من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإن كان من غير المعروف مقدار ما صرف على العتاد الحربى منها . إلا أن البعض يقدر الجيش بحوالى ٣٠ فرقة محاربة .

وبذلك تكون القوات البرية مجتمعة للدول الثلاث يمكن أن تصل فى مجموعها إلى ٧٠ فرقة أى حوالى ٧٠٠,٠٠٠ مقاتل أما من حيث القوة الجوية والبحرية فإن مقدرة البلاد الاقتصادية لا تسمح لهذه القوى بالزيادة إلى الحد المماثل للقوة البرية وترجع أهميتها بالنسبة لمنظمة شمال الإطلنطى من الناحيتين البحرية والجوية إلى القواعد التى تمتلكها هذه الدول .

فهناك مثلا موانى سوزاك وسبليت وبروفنيك وكوثور وأرجستولى على البحر الأدرياتيكى ، وخليج سودا وبرادس وسالونيكا ورودس وايروس وأزمير على بحر إيجه وأزميث على بحر مرمره واستانبول وموانى البحر الأسود فى شمال الأناضول أما من الناحية الجوية فكل الدول الثلاث تحوى مناطق

يمكن تحويلها إلى مطارات هامة وأمكنة للهبوط مثل وادى الدانوب فى يوغوسلافيا وسهل تيساليان وسهل أدنة فى الجنوب الشرقى من الأناضول . وفى عام ٤٠ — ٤١ لم يسمح اليونانيون للبريطانيين بتحسين أمكنة الهبوط فى شمال البلاد خوفاً من أن يكون فى ذلك مدعاة لهجوم الألمان عليهم ولكن الأمريكان قاموا خلال حرب الثوار باليونان بزيادة وتحسين القواعد الجوية حتى أصبح لليونان الآن قواعد جوية عظيمة تفوق معظم القواعد فى باقى البلاد الأوربية . وقد بذل الكثير فى تركيا لإنشاء مطارات جديدة عقب الحرب الأخيرة ومن المعتقد أن نسبة كبيرة من الدولار الأمريكى الذى صرف لتركيا قد خصص لنفس الغرض .

وعلى وجه الإجمال فإن المساهمة التى يمكن لهذه البلدان أن تقدمها إلى الغرب فى صورة رجال تسهيلات هامة جداً .

ولكن قيمة هذه المساهمة ستتوقف ليس فقط على مدى المساعدة المادية والفنية التى يستمر الغرب على تقديمها — فتحسين المواصلات فى يوغوسلافيا بين موانى الأدرياتيك وحدودها الشرقية ذو ضرورة ملحة — ولكن يتوقف أيضاً على الدرجة التى ينجح الغرب فى الوصول إليها فى تنظيم القوى الثلاث وحل عديد من المشاكل الاستراتيجية الهامة .

مزايا الحلف :

أولا : كانت أهم مزايا هذا الحلف فى رأى الخبراء الغربيين أنه يقيم حاجزاً فى وجه بلغاريا ورومانيا ويعزل ألبانيا عزلا تاماً .

ثانياً : كما أن ثمة اتفاقاً فى الرأى بين الولايات المتحدة وبريطانيا على أن القوة المشتركة لدول الحلف تهيئ مركزاً استراتيجياً قوياً كانت الحاجة ماسة إليه إذ أن لهذه الدول شاطئ على البحر الأدرياتيكى والبحر الأبيض والدردنيل .

ثالثاً : يعطى لدول الغرب — فضلا عن أنه دفاعى أمامى مكمل لدول شمال الأطلنطى — قواعد قريبة للهجوم على مراكز القوة فى الاتحاد السوفيتى .

رابعاً : إن خبرة جنود هذه الدول فى حرب العصابات سوف تؤثر ولا شك على استهلاك عدد كبير من القوات السوفيتية فى هذا الميدان بدلا من استخدامه فى أى ميدان آخر كما أنه سيعتبر شوكة مؤثرة لأى هجوم روسى على الشرق الأوسط عبر إيران أو العراق .

خامساً : دعم النظام الذى قام من أجله حلف الأطلنطى وإن كانت هذه الخطوة الهامة يشوبها شىء من الضعف يرجع إلى استمرار الخصومة بين إيطاليا ويوغوسلافيا على مصير تريستا وجميع دوائر الغرب تعتقد أن إيطاليا — نظراً — لموقعها الجغرافى وجهودها فى حلف الأطلنطى — تعتبر عاملا فعالا فى الدفاع عن حوض البحر الأبيض المتوسط ضد أى عدوان .

دور الحلف فى شبكة الدفاع الغربى :

من الواضح أن حرص الدول الثلاث على المساهمة بأوفر نصيب فى إقرار السلم هو الذى حفزها إلى التفكير فى إنشاء هذا الحلف . وثمة أمر جدير هنا هو أن يوغوسلافيا قالت فى أكثر من مناسبة بأنه يسرها أن

تنضم إيطاليا إلى الحلف بيد أنها اشترطت لهذا الانضمام شرطاً رئيسياً هو أن يكف الإيطاليون عن السعى لتحقيق مطامعهم فى البلقان .

ولتوضيح الأمور ننتقل إلى النزاع اليوغوسلافى الإيطالى على تريستا (وهذا موضوع بحث خاص برمته) . فنذكر أن الحكومة اليوغوسلافية أعلنت رسمياً استعدادها للتعاون مع إيطاليا فى سبيل الدفاع عن السلام والمصالح المشتركة مؤكدة أن الخلاف على تريستا لن يحول دون التفاهم بين الدولتين على تحقيق ذلك التعاون وتسوية المشكلات الأخرى . ودعت كل من يوغوسلافيا وتركيا إيطاليا للانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون للدفاع عن البلقان منوهة بأن فى وسع إيطاليا وأية دولة أخرى صاحبة شأن الانضمام إلى تلك المعاهدة فى أى وقت ، والواقع أن هذه المعاهدة تعد عاملا جديداً فى نظام الأمن الجماعى وهى متفقة كل الاتفاق مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً . ولا شك إن فى إبرام هذه المعاهدة ونجاح مباحثات المرشال تيتو فى لندن أخيراً يدلان بما لا يدع مجالا للشك على ما أصابته حكومة بلغراد فى سياستها من توفيق أدى إلى توطيد مركز يوغوسلافيا فى الميدان الدولى وتقريبها من حلف الأطلنطى.

وقد عارضت إيطاليا إنشاء هذا الحلف قبل فض نزاعها مع يوغوسلافيا على تريستا ولكن دول الغرب لم تسمح لإيطاليا بأن تقف حجر عثرة فى سبيل التعاون العسكرى الصادق الوثيق بين الدول الثلاث . وإذ كان إنشاء هذا الحلف يسد ثغرة فى شبكة الدفاع الغربى فإن إصرار إيطاليا على موقفها وامتناعها عن الاشتراك فيه يحول دون سد ثغرة أخرى

على أعظم جانب من الخطورة . وهذه الثغرة تمنع التعاون الوثيق المتصل بين قوات الحلفاء المرابطة فى إيطاليا بقيادة الأميرال الأمريكى روبرت كارنى وبين قوات المرشال تيتو فى سلوفينيا وكرواتيا وهذا أمر لا معدى عنه لكفالة الدفاع المنظم السريع عن أوربا الجنوبية .

يوغوسلافيا وحلف الأطلنطى :

تعتقد دوائر الغرب الدبلوماسية أن نظام الحكم فى يوغوسلافيا يعد أقوى أداة يمكن استخدامها لإغراء حلفاء روسيا بالانفصال عنها أسوة بما فعله تيتو لصون المصلحة القومية . وقد جاء فى البيان الرسمى الذى أذيع عن المباحثات التى دارت بين تشرشل وتيتو واشترك فيها لفيف من الخبراء العسكريين أن بريطانيا ويوغوسلافيا متفقتان على أنه إذا تعرضت أية دولة أوربية لأى عدوان فلن يعد هذا العدوان محلياً كما أنهما متفقتان على وجوب تحسين العلاقات اليوغوسلافية الإيطالية وفض النزاع على تريستا وقد ألقى وزير خارجية يوغوسلافيا كثيراً من الضوء على هذا البيان إذ قال : « أن يوغوسلافيا ليست عضواً فى حلف الإطلنطى ولكنها ستشترك فى الدفاع عن استقلال الشعوب الأخرى إذا تطلب الأمر ذلك وستنهض بهذه المهمة فى حزم وإقدام كما كانت تفعل حين خاضت نار الحرب فى سبيل الذود عن السلام » .

ومع أن الولايات المتحدة لم تشترك فى مباحثات لندن . فإن الحكومة الأمريكية اطلعت على كل ما دار فى تلك المباحثات لأنها تناولت الخطط

الاستراتيجية للدفاع عن العالم الغربى على هدى التطور الذى أعقب وفاة ستالين وتولى مالنكوف الحكم .

ومن السهل تخيل المشكلة التى تنشأ أمام هيئتى أركان الحرب لكل من اليونان وتركيا ، فمثلا هل لهما أن يناقشا مع يوغوسلافيا خطة وافقت عليها منظمة حلف شمال الأطلنطى ؟ . . . إذا كان كذلك فإلى أى مدى؟ وهل يسمح اليوغسلافيون لهما بأن يناقشا مع منظمة حلف شمال الاطلنطى خطة وافقت عليها دول حلف البلقان ؟ . . . وكيف ستوزع اليونان وتركيا قواتهما بما يتفق وتعهداتهما لمنظمة حلف شمال الأطلنطى ، وبعد هذه الاتفاقية ؟ . . .

كما نشأت مشكلات متشابهة لمنظمة حلف الأطلنطى وللقائمين على وضع الخطط فيه فمثلا كيف تعامل المنظمة الزيادة غير المباشرة فى القوى الناجمة عن اتفاقية البلقان بين عضوين من أعضائها ؟ . . .

و يمكن الوصول إلى حل جميع هذه الصعاب منطقياً بحل واحد منطقى هو ضم يوغوسلافيا إلى حلف شمال الأطلنطى .

ولكنا نعلم جميعاً أن المنطق شىء والسياسة شىء آخر ، ومن هنا ظلت يوغوسلافيا بعيدة عن حلف الأطلنطى إلى أن عادت مرة أخرى إلى سياسة التقارب بينها وبين الاتحاد السوفيتى بعد أن رأسه المارشال بولجانين .

مظاهر الضعف الاستراتيجى للحلف :

وتتعدد مظاهر الضعف الاستراتيجى للحلف الجديد فحقيقة أن الحد الشرقى لهذة الكتلة محمية بواسطة جبال القوقاز التى يتعذر تقريباً

اختراقها ولكن من الناحية السياسية نجد أن هذه الكتلة محاط جنبها الأيمن بفراغ استراتيجى سيظل قائماً حتى تنشأ منظمة دفاع عن منطقة الشرق الأوسط وما يتبع ذلك من احتمال قيام ذلك الحلف المقترح من صعاب عديدة لأن دول الغرب تتجاهل القوميات التى نشأت فى دول الشرق الأوسط التى تبغى تحقيق سيادتها الإقليمية التامة على جميع أراضيها . هذا فضلا عن هذه المشكلة التى أوجدتها دول الغرب فى هذه المنطقة وهى ميلاد إسرائيل وأثره على قيام هذا الحلف .

أما الحد الغربى ففى طرفه توجد تريستا والنزاع قائم بين إيطاليا ويوغوسلافيا حول مستقبل هذه المدينة ذات الأهمية الاستراتيجية رغم إدعاء حل هذه المشكلة على الورق ! ! ومن سوء الحظ أن نوجد نقطة ضعف فى هذه المنطقة إذ أن تريستا على المدخل إلى ثغرة ايطر بلجانا وهى المكان التاريخى للدخول إلى سهول أوربا الوسطى الشاسعة من اتجاه الجنوب

أما فى المنتصف فتوجد الحدود الطويلة الضيقة بين اليونان وبلغاريا على امتداد جبال رودوب وهى حدود من الصعب الدفاع عنها وإن كانت اليونان قد نجحت فى ذلك ببعض قواتها وذلك منذ مؤتمر باريس ١٩٤٦ حتى الآن .

وكذلك موقف ألبانيا التى يمكن إمدادها بسهولة جوياً من المنطقة السوفيتية إذ بذلك تصبح تهديداً مستمراً لمؤخرة القوات اليوغوسلافية .

كما أن تناسق الجبال فى جنوبى الصرب لن تكون منها فائدة كبيرة ضد عدو قادم من الشمال (روسيا) أو الشرق (بلغاريا ورومانيا) . فقد

أثبتت حربان وقعتا فى هذا القرن أن من الصعب منع هجوم نحو الجنوب من سهل الفردار نحو سالونيكا كما أنه أكثر صعوبة التجمع غربى النهر والهجوم شرقاً .

وقد يمكن لساحل دالماسيا مع الساحل الأدرياتيكى تهيئة حماية عظيمة لإيطاليا وبذلك لن تجد يوغوسلافيا — كما حدث فى عام ١٩٤١ — على جانبها إيطاليا المعادية لها .

ولكن باقى البلاد عبارة عن ممر — وليست كمانع — بين الشمال والجنوب ويمكن تطبيق ذلك على البسفور . ومن السهل عمل خطط للهجوم إلى بحر إيجه داخل هذه البلدان الثلاثة أكثر من التفكير فى عمل خطط لوقف مثل هذا الهجوم .

وقد جاء فى إحدى الصحف أن سفير السوفييت التفت إلى زميله السفير الأمريكى عقب مشاهدة عرض عسكرى للقوات التركية المسلحة بالدبابات الأمريكية ووصفهم وهو يبتسم بأنهم « قادرون على الحرب لمدة ٢٤ ساعة » .

هذا فضلا عن أنه ينبغى الاعتراف بأن انضمام هذه البلاد الثلاث إلى نظام الدفاع الغربى قد أوجد مشكلات معينة وذلك من الوجهة الاقتصادية البحتة .

حلف البلقان والحملة السلمية الروسية :

علمنا أن وزراء الخارجية تباحثوا — فى المؤتمر الأخير الذى عقد فى

شهر يونيه الماضى فى أثينا — فى الموقف الذى ينبغى لهذه الدول أن تقفه من حملة السلام الروسية وإنشاء جبهة بلقانية موحدة يستحيل النيل منها بالعدوان العسكرى أو بالمناورات الدبلوماسية .

ويرجع اهتمام الدول الثلاث بحملة السلام الروسية أنه حدث فى مستهل شهر يونيه الماضى أن استدعى القائم بأعمال السفارة السوفيتية فى أثينا إلى موسكو للتشاور معه وأشيع على الأثر أن روسيا توشك أن تعين سفيراً جديداً فى اليونان ، وأنه سيتقدم إلى الحكومة اليونانية بمقترحات سلمية .

وفى العاشر من نفس الشهر تردد فى أنقرة أن روسيا أرسلت مذكرة سياسية إلى الحكومة التركية وقد أرسلت هذه المذكرة بالفعل إلى سفير تركيا فى موسكو ، وهى تنطوى على تخلى روسيا عن مطالبها فى الأقاليم التركية الشرقية وعن المطالبة بإنشاء قاعدة لها فى البوسفور ووضع منطقة المضايق التركية تحت الحكم الثنائى .

وفى منتصف نفس الشهر قال المرشال تيتو إن يوغوسلافيا لا تستطيع أن تولى الاتحاد السوفيتى ثقتها الكاملة وأنها ستمضى فى التعاون مع دول الغرب مهما انخذ الروس من تدابير وتحدث عن الدعاية المغرضة التى عمدت إليها بعض المصادر فى دول الغرب ، وكانت تدور حول اتهام يوغوسلافيا بالاستعداد للتضحية بأصدقائها الغربيين والارتماء فى أحضان روسيا مرة أخرى وقال ما يفهم منه أن هذه الدعاية لا ظل لها من الحقيقة . ثم أضاف إلى هذا كلاماً له أهميته ومغزاه إذ قال إن يوغوسلافيا ستستأنف العلاقات الدبلوماسية العادية مع الاتحاد السوفيتى ولكنه استدرك قائلا :

« غير أن هذا لا يعنى تحسن العلاقات ويخطىء الروس إذا اعتقدوا أن فى وسعهم عزلنا عن حلفائنا » .

خاتمة :

على أن هذا الحلف قد تعرض أخيراً للانهيار ، فيوغوسلافيا قد أخذت تدعو إلى نبذ سياسة الأحلاف والوقوف على الحياد ، وقد تأكدت هذه الدعوة فى القرارات الأخيرة التى اتخذت فى مؤتمر بريونى الذى حضره الأقطاب الثلاثة نهرو وتيتو وعبد الناصر وتأكدت أيضاً فى التقارب الأخير بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى .

بل إن اليونان وموقفها الدقيق من إنجلترا حول مشكلة قبرص قد جعلها أقرب إلى الموقف الحيادى منها إلى الموقف التكتلى .

وإذن فلم يعد قائماً فى الحلف البلقانى غير تركيا الوفية دائماً للغرب وأحلافه فيا له من موقف مؤسف ! !

منظمة الدفاع الأوروبى

هذه منظمة عسكرية الغرض منها اتخاذ الوسائل الإيجابية لمنع الاعتداء الروسى وتهدف هذه المنظمة إلى إنشاء جيش أوروبى يحتوى على قوات عسكرية من جميع الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى علاوة على قوات ألمانيا الغربية . وتعتبر منظمة الدفاع الأوربى مرتبطة ارتباطاً فعلياً بما جاء فى معاهدة الصلح التى وقعت فى بون . ولا يمكن أن تصبح هذه المنظمة قانونية إلا لو صدق على شروطها جميع الدول الأعضاء . وعلى ذلك فقد قوبلت بمقاومة عنيفة من أكثر الدول الأعضاء وخاصة من فرنسا .

وتعتبر منظمة الدفاع الأوروبى هى المظلة الواقية فهى تتضمن ست دول أوروبية من الدول المنتجة للفحم والصلب أو دول مشروع شومان (بلجيكا — فرنسا — ألمانيا — إيطاليا — لكسمبرج والأراضى الواطئة) . وبالرغم من أن منظمة الدفاع الأوروبى تعتبر تشكيلا منفصلا إلا أنها لا زالت أحد أجزاء حلف شمال الأطلنطى .

وقد قال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق فى مؤتمر لشبونة الذى انعقد فى فبراير ١٩٥٢ أننا نعتبر الدفاع الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى منظمتين مرتبطتين ببعضهما تمام الارتباط فلا يمكن لأى منهما أن تعمل بدون الأخرى .

وتتكون منظمة الدفاع الأوروبى بصفة عامة من أربع جمعيات فرعية الأولى وهى الجمعية التنفيذية والثانية الجمعية الاستشارية والثالثة الجمعية القانونية والرابعة وهى محكمة العدل التى تبت فى الخلافات التى تنشأ بين الأعضاء .

١ ــ الجمعية التنفيذية :

وتتكون من تسعة أعضاء تختارهم ست حكومات . وقرارات الجمعية تكون بأغلبية الأصوات . وتعتبر هذه الجمعية مسئولة عن وضع وتنفيذ الخطط والبرامج العسكرية ووضع الميزانية وبحث طرق تدريب الضباط والأخصائيين والمحافظة على الاتصال بمنظمة حلف شمال الأطلنطى . ويمكن للجمعية العمومية أو لمحكمة العدل أن تلغى عضوية أى من أعضاء من أعضاء هذه الجمعية التنفيذية بناء على توصية من مجلس وزراء الخارجية .

٢ ــ مجلس وزراء الخارجية :

ويتكون من ستة أعضاء ، عضو من كل بلد من الدول الأعضاء . ولهذا المجلس السلطة لإصدار توجيهات عامة للجمعية التنفيذية وللموافقة على الميزانية والموافقة على تعيين الضباط الكبار فى المناصب الهامة فى الجيش الأوروبى ! وللموافقة على أى من هذه القرارات يتطلب الأمر الموافقة عليها بالإجماع .

٣ ــ الجمعية القانونية أو الجمعية العمومية :

وهى تماثل الجمعية الأوروبية للصلب والفحم فقط فإنه يوجد بها ثلاثة أعضاء آخرين من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وسلطان هذه الجمعية محدود . ويمكنها مناقشة الميزانية ومناقشة باقى الموضوعات ولكن جميع آرائها استشارية :

٤ ــ محكمة العدل :

وهى أيضاً تماثل تلك المحكمة الموجودة فى الجمعية الأوروبية للصلب والفحم . وواجبها الأساسى التحكيم فى الخلافات بين الدول الأعضاء .

وتتكون القوات العسكرية لمنظمة الدفاع الأوروبى من وحدات من الدول الأعضاء المختلفة . وتتكون كل واحدة أو مجموعة من ١٢,٦٠٠ رجل وذلك فى القوات المدرعة ، ٣,٠٠٠ فى التشكيلات المشاة . ويأتى التجميع فى مستوى فيلق حيث يتكون من ثلاث أو أربع مجموعات من المجموعات السابق ذكرها ومن أجناس مختلفة . أما القوة الإجمالية لهذه القوات فإن منظمة حلف شمال الأطلنطى هى التى تقدرها وعلاوة على ذلك فإن لهذه المنظمة السلطة لتوزيع تلك القوات فى المواقع الاستراتيجية المناسبة . وعلى أنه قد تقرر أن يكون لدى المنظمة ٤٣ مجموعة من المجموعات المسلحة .

حلف جنوب شرقى آسيا

« يمكنك أن تحكم على أى حلف أنه لايعمل لمصلحة أعضائه إذا وجد بين هؤلاء الأعضاء عضو أو أكثر من خارج المنطقة التى يتألف فيها . »

سوكارنو — رئيس وزراء أندونيسيا

« إن سياسة التكتلات السياسية والعسكرية التى تنتهجها دول الغرب فى جنوب شرقى آسيا فى ظل الخدعة البراقة التى يسمونها « المحافظة على السلام » هى سياسة عدوانية بحتة لن تؤدى إلى السلام بأى حال من الأحوال. »

شوين لاين — رئيس وزراء الصين

هذه المنطقة :

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا من المناطق التى تمتاز بالحساسية والصراع بين القوى المتنازعة فى العالم !

ومحور هذه الحساسية والصراع أن معظم أمم هذه المنطقة نهضت من رقدتها وشرعت تكافح الاستعمار الأوربى الذى يغمر سماءها وأرضها ومياهها علها تلقى به فى خارج حدودها وتستعيد الحرية التى تفتقدها منذ أجيال وأجيال . . .

ولا شك أن هذا الإعصار الوطنى الذى يجتاح هذه البقعة المكتنزة

بالثروات الثلاث : البشرية والزراعية والمعدنية . . بترك من حوله آثاراً لا يمكن إدراك مداها وبخاصة إذا علمنا أن سكانها يبلغون حوالى مائة خمسة وسبعين مليوناً .

ويكاد ينعقد الإجماع على أن نتائج الحوادث التى تدور فى تلك الأصقاع النائية تؤثر بشكل واضح لا على الدول المجاورة لها فحسب بل يتعدى هذا التأثير دولا فى أوربا وآسيا وأفريقيا وأميركا وفى كلمة موجزة مختلف الدول المبعثرة فى أرجاء العالم المطلق .

ولقد بدأ توالد الدول فى هذه الرقعة التى تشمل تقريباً كل شرق آسيا وجنوب الصين . فمنذ عام ١٩٤٥ نالت ثلاث دول استقلالها وهى : الفلبين وبورما واندونيسيا بينما لا زالت الأخرى مثل الملايو الإنجليزية وولايات الهند الصينية الفرنسية « فيتنام ولاوس وكامبوديا » تحاول جاهدة الحصول على الحكم الذاتى .

والغريب أنه منذ خمسة عشر عاماً كانت منطقة شرق آسيا بقعة مجهولة فى غمار النسيان، خاضعة لنفوذ الدول الأوروبية مع ما يصحبه من استعمار اقتصادى جشع . ولم تشذ عن هذه القاعدة المعروفة سوى « تآهيلاند » فقد كانت هى الوحيدة القادرة على المحافظة على استقلالها لموقعها الجغرافى كحاجز بين مناطق المستعمرات الإنجليزية والفرنسية .

وهذا التطور السريع الذى شمل هذه المنطقة ، وأعنى الانتقال من الاستعمار والنفوذ الأجنبى إلى الاستقلال ، لم يستطع أن يمحو أبداً الأثر المرّ من آلام فترة الاستعمار ، ففى جميع بلاد جنوب شرق آسيا

كانت هناك مشاكل مزمنة يكاد يكون أكثرها نتيجة للاستعمار المتوارث وفى نفس الوقت سببت تأخراً ملحوظاً فى تقدم ورفاهية هذه البلاد .

ومعنى هذا أن مستوى المعيشة كان ردئياً . واقتصاديات البلاد منهارة، والحالة الصحية دنت من الحضيض . أضف إلى هذا كله أن شعوب هذه البلاد لم تكن لها أى دراية بشئون إدارة دفة الحكم نتيجة السياسة الاستعمارية التى أبعدت الوطنيين عنه .

ولا ريب أن كافة بلاد جنوب شرق آسيا سواء تلك التى حصلت على الاستقلال أم تلك التى تعمل للحصول على الاستقلال تحتاج إلى مدة طويلة من الهدوء والاستقرار والسلام حتى يتسنى لها أن تنعم بأسباب الرفاهية . ولكن مما يبعث على الأسف والأسى أن التيارات السياسية السوفييتية والغربية فى هذه البقعة تقف حائلا دون ذلك .

وبالرغم من المساعدات الأميركية وما تحاول أن تقدمه دول أوربا الاستعمارية من معونة لأهالى هذه البلاد إلا أن هذه المنطقة ستستمر مدة طويلة منطقة صراع بين النفوذ الروسى والدول الغربية وأميركا .

موارد استراتيجية واقتصادية :

ونظراً لأن هذه المنطقة تعد أكبر مورد للعالم زاخر بالموارد الطبيعية فإن أكثر الدول التى تعتبر أن القتال فى سبيل السيطرة على هذه المنطقة هو أمر له أهميته !

ويكفى أن تعلم أن هذه المنطقة تستحق القتال بل الاستماتة فى القتال

إذا تبين لك أن خمسة أسداس موارد العالم من المطاط الطبيعى . وأكثر من نصف موارد العالم من الصفيح تستخرج من هذه المنطقة ، بالإضافة إلى أن هذه المنطقة تعتبر المورد الأساسى للكنين وتنتج حوال ثلثى محصول العالم من منتجات العالم من زيت النخيل وكميات كبيرة من المنجنيز والكروم ، وهى مورد رئيسى للبترول فى الشرق الأقصى ولو أن كميات البترول المستخرجة منها لا تتجاوز ٣٪ من بترول العالم .

ويعتبر الأرز المحصول ذو الأهمية الكبرى . . فى الوقت الحاضر تصدر هذه المنطقة ٦٠ ٪ من الأرز الذى تحتاجه العالم . ولا شك أن الأرز فى هذه القارة يعتبر بمثابة الغذاء الرئيسى ولذا ينال هذا المحصول أهمية قصوى .

التفوق الاستراتيجى :

وناحية أخرى لا تقل مكانة عن الأهمية الاقتصادية ، وهى أن منطقة جنوب شرق آسيا لها تفوق استراتيجى معين . . . فهى تقع على طرق المواصلات الرئيسية بين أوروبا والشرق الأقصى . وتنقسم هذه المنطقة إلى منطقتين جغرافيتين مميزتين فالجزء الرئيسى لجنوب شرق آسيا ويشمل جمهورية بورما ، والملايو الإنجليزية ومملكة تاهيلاند والهند الصينية الفرنسية وإلى الشرق والجنوب توجد جمهورية أندونسيا والفلبين والمستعمرات الإنجليزية بورنيو الشمالية وتيمور البرتغالية واللتين تكونان مع بعضهما جزيرة جنوب شرق آسيا ، وهاتان المنطقتان معا تكونان حاجزاً بين

المحيط الهندى والمحيط الهادى . وفقط توجد ممرات ضيقة تزدحم بوساطة السفن التابعة لجميع الدول وهى التى تخترق هذا الحاجز الطبيعى . ومن هذه الممرات مضيق مالاقا بين الملايو وسومطرة ومضيق سوندة بين سومطرة وجاوة . وتنحصر أهمية القاعدة البحرية الإنجليزية فى سنغافورة الواقعة فى الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الملايو — فى أنها تتحكم فى هذين المضيقين بالإضافة إلى ذلك فإنه منذ سيطرة الشيوعيين على الصين فإن معظم المواصلات الجوية للدول الغربية قد أجبرت على السفر عبر منطقة جنوب شرق آسيا .

التهديد السوفييتى :

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تعرضت كل هذه المنطقة لألوان متعددة من الانقلابات سواء من الداخل أو من الخارج . . . نتيجة حتمية لعدم استقرار الأوضاع السياسية والتعرض للحروب الأهلية . فى كل بلد ما عدا تاهيلاند نمت وانتشرت الحركات الشيوعية القوية .

وفى كافة هذه البلاد — ما عدا تاهيلاند أيضاً — قامت محاولات وحركات شيوعية ثورية . وكان لمحاولة الغزو الشيوعى للنصف الشمالى من فيتنام الأثر الكبير فى مضمار السياسة الدولية . فقد كان لمساعدة الصين لفيتنام فى الهند الصينية ووعود بابنج لحركات تاهى الحرة بين شعب تاهى فى جنوب الصين والثورات المشتعلة فى الملايو وبورما والفلبين والتنسيق الظاهر فى استراتيجية وتكتيكات الحركات الشيوعية فى هذه

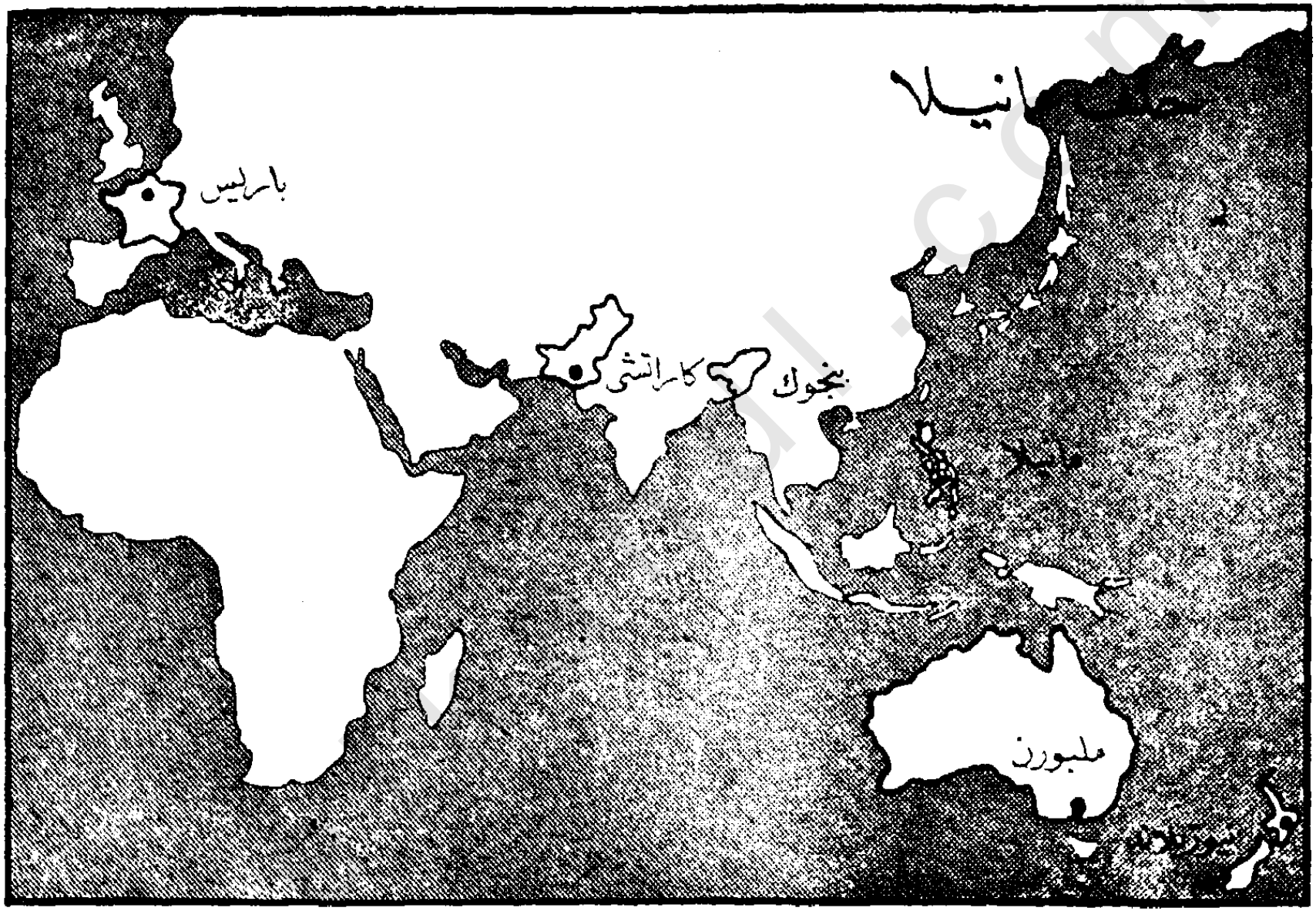

الدول الأعضاء غير الولايات المتحدة الأمريكية

المنطقة تظهر بوضوح مبلغ اهتمام الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية فى هذه المنطقة .

وفى هذا يقول ماوتسى تونج فى مقال أوضح فيه برنامجه الجديد للثورة العالمية « يجب النظر إلى آسيا كهدفنا الرئيسى . إذ لا ينتظر فى الظروف الحاضرة حدوث ثورات داخلية فى أوربا أو أى أعمال عنف تؤدى إلى سيطرة الشيوعية على هذه القارة » .

ومما يثبت وجهة نظر ماوتسى تونج عملياً أن رأس الحربة الشيوعية موجهة بقوة إلى الهند الصينية فى جنوب شرق آسيا نظراً لتغلغل الوعى القومى فى هذه المنطقة وثورتها على الاستعمار .

ولما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الخطر ماثلاً ضد مصالحها فى هذه المنطقة قرر الرئيس أيزنهاور فى خطاب له فى ١٦ أبريل ١٩٥٣ ضرورة اتخاذ إجراء جماعى لوقف التغلغل الشيوعى ، وكان الجو ممهداً قبل ذلك بالمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا والفلبين لعقد معاهدات أمن لتأمين منطقة المحيط الهادى .

وقد أكد مؤتمر جنيف فى صيف ١٩٥٤ الذى نظر مشكلة الهند الصينية ضرورة اتخاذ اجراء من جانب الولايات المتحدة وحلفائها فى جنوب شرق آسيا وللوصول إلى ذلك اجتمعت كل من استراليا وفرنسا ونيوزيلندا وباكستان والفلبين وسيام ، والمملكة المتحدة الأمريكية فى مانيلا فى سبتمبر ١٩٥٤ للوصول إلى اتفاق جماعى وكانت النتيجة توقيع معاهدة مانيلا فى ٨ سبتمبر ١٩٥٤ وسميت معاهدة جنوب شرق آسيا للدفاع

الجماعى وبدأ فى تنفيذ المعاهدة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٥ بعد تصديق الفلبين عليها .

وفى هذه المناسبة قال فوستر دالاس . إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لمعاهدة مانيلا كان موقفاً خاصاً إزاءها فهى الدولة الوحيدة بين دول المعاهدة التى ليس لها مصالح إقليمية فى المنطقة ، والمعاهدة بالنسبة لباقى الدول المشتركة فيها ليست فقط إجراء ضد الشيوعية بل أيضاً اتفاق إقليمى ولذلك فهى تنص على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أى اعتداء على المنطقة مهما كان نوعه .

ومنطقة حلف جنوب شرق آسيا محددة بمنطقة الدول الأعضاء فيه فى جنوب شرق آسيا وجنوب غرب المحيط الهادى . وقد أعطى البروتوكول الملحق بالمعاهدة الحق لأقاليم لاوس وملنوبيا فى الهند الصينية فى الانتفاع بشروط المعاهدة كما أعطاه أيضاً لفيت‌نام وهى ولايات الهند الصينية غير الواقعة تحت السيطرة الشيوعية وهذه الولايات لا تعتبر أعضاء فى حلف جنوب شرق آسيا نتيجة اختلاف وجهات النظر فى مؤتمر جنيف يوليو ١٩٥٤ الخاص بالهدنة فى الهند الصينية . وقد قبلت الولايات الثلاث الحماية التى يوفرها لها الحلف . . .

أهداف الحلف :

وأهداف حلف جنوب شرق آسيا ثلاثة . أولها الدفاع عن المنطقة ضد أى اعتداء مسلح ، والثانى منع أى محاولات للتدمير أو التخريب

أو قلب نظام الحكم ، والثالث رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للدول الأعضاء .

وإذا بحثنا النواحى العسكرية فى الحلف نجد أن المادة (٤) تحوى أهم نصوص المعاهدة فهى تنص على القيام بتنفيذ أى إجراءات ضد عمليات التخريب أو قلب نظام الحكم .

وتنص الفقرة (١) من المادة (٤) على أن الدول المتعاهدة توافق على ما يأتى : —

« تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات لمقابلة الخطر الجماعى كل طبقاً لنظمه الدستورية . وفى حالة الاعتداء المسلح على أى من الدول الأعضاء أو على أى دولة أو إقليم يتفق الأعضاء بالأغلبية على أن الهجوم المسلح عليها يعرض أمن المنطقة وسلامتها للخطر تتخذ نفس الإجراءات .

وهذه الفقرة مستمدة روحاً من (عقيدة منرو) التى تنص على أن أى اعتداء على أى دولة فى القارتين الأمريكيتين تعتبر اعتداء على الولايات المتحدة نفسها .

كما أن النص على أن الدول الأعضاء تتخذ الإجراءات كل طبقاً لنظمها الدستورية يعطى لكل دولة الحرية فى اختيار الطريقة المثلى بالنسبة لها لصد الاعتداء المسلح .

والخطر الناتج عن أعمال التخريب وما يشابهها وعن الهجوم غير المباشر بحث فى الفقرة ٢ من المادة (٤) وهى تنص على أن الدول الأعضاء

تتشاور فى الحال بمجرد أن تقرر أحداها أن سلامة المنطقة أصبحت مهددة بسبب ما خلاف التهديد المسلح ، وهذه الفقرة لا تنص على أى التزامات خلاف التشاور ، ولكنه من المسلم به أن الغرض من التشاور هو الاتفاق على الوسائل التى تتخذ للدفاع المشترك .

ولكى يأخذ الحلف شكلا إيجابياً ، نصت المادة (٥) على تشكيل مجلس تمثل فيه الدول الأعضاء ويقرر المجلس الإجراءات التى تتخذ للتشاور فيما يختص بالخطط الحربية وأى خطط أخرى يتطلبها الموقف فى المنطقة .

وقد اجتمع مجلس حلف جنوب شرق آسيا لأول مرة فى بانجوك عاصمة تيلاند فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٥ وقد اتفق أعضاء المجلس فى هذا الاجتماع — بعد موافقة حكوماتهم . على تعيين مستشارين عسكريين لإعطاء التوصيات اللازمة للمجلس فيما يختص بكيفية إمكان التعاون العسكرى بين دول الحلف .

ويجتمع هؤلاء الخبراء كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويقومون بوضع اللائحة اللازمة لانتظام أعمالهم .

واجتمع الخبراء لأول مرة فى بانجوك بين ٢٤ — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٥ وظهر فى هذا الاجتماع ضخامة الواجب الملقى عليهم فيما يختص بالتخصطيط ثم حددت المشاكل الرئيسية المطلوب وضع الخطط لها . وأعطى واجب التخطيط لهيئة عسكرية فرعية من الخبراء للقيام بالدراسة اللازمة ثم وضع الخطط المطلوبة .

واجتمعت هيئة التخطيط فى باجبو فى الفلبين فى أبريل ومايو سنة ١٩٥٥ وأعطت التوصيات اللازمة لهيئة الخبراء فيما يخص الخطط اللازمة .

واجتمعت هيئة العسكريين لبحث الخطط الموضوعة وأعطى كل من أعضائها رأيه لرئيس هيئة أركان الحرب الذى يتبع له للموافقة عليه . ثم بحثت آراء رؤساء هيئات أركان الحرب مجتمعة فى اجتماع الخبراء العسكريين فى بانجوك بين ٦ ـ ٨ يوليو ١٩٥٥ .

والغرض من كل هذه السلسلة من الإجراءات ضمان التنسيق بين آراء الدول المختلفة فيما يختص بمنطقة كل دولة وفيما يختص بالمنطقة كلها .

والقوة الشيوعية التى يعمل لها حساب فى آسيا هى قوة الجيش الصينى وهذا الجيش هو القوة الوحيدة التى يمكن اعتبارها مصدراً للتهديد لدول جنوب وجنوب شرق آسيا والتى تجاهد حالياً للمحافظة على استقلالها .

وإذا بحثنا الجبهة الصينية من وجهة النظر العسكرية نجد أنها جبهة متماسكة . أى أن اشتباك القوات الصينية فى جبهة ما معناه الحرب الشاملة فى آسيا . وفى هذه الحالة على الصين أن تضع موضع الاعتبار حلف جنوب شرق آسيا وقواته علاوة على المعاهدات الأخرى المعقودة بين الولايات المتحدة وكوريا والصين الوطنية . وكذلك القوات الأمريكية التى تنص هذه المعاهدات على الاحتفاظ بها فى المنطقة ولكن نقطة الضعف الظاهرة هو أن هذه القوات غير موحدة القيادة مما لا يتيسر معه تركيزها بسرعة فى منطقة ما نظراً لضعف وسائل المواصلات المتيسرة فعلا .

خطط الولايات المتحدة :

ونجد فى نفس الوقت أن خطط الولايات المتحدة العسكرية لم تتغير جوهرياً باشتراكها فى حلف جنوب شرق آسيا . إذ تقرر الاعتماد على قوة الحلفاء خفيفة الحركة كأساس للدفاع عن المنطقة والاستعاضة بذلك عن تركيز قوات كبيرة فى قواعد مختلفة كما هو متبع مع حلف الأطلنطى .

وقد تقرر فى اجتماع لجنة التخطيط فى بيرل هاربور فى شهر نوفمبر الماضى أن تكون الدول الأعضاء يقظة دائماً حفظاً لسلامتها ولاتخاذ أى إجراءات سريعة تتطلبها سلامة منطقة الحلف على أن تبحث المطالب وتحقق كل بالتعاون الوثيق بين الأعضاء .

وتقضى خطط الولايات المتحدة الدفاعية فى الوقت الحاضر الاحتفاظ بصفة دائمة بأسطول بحرى قوى وقوات جوية متفوقة فى غرب المحيط الهادى على أن تكون هذه القوات قادرة على صد أى اعتداء بالوسائل وفى المناطق المناسبة لها ونظراً لأن المنطقة متسعة ومتشعبة الأطراف فقد قررت الولايات المتحدة عدم تخصيص قوات توضع فى قواعد ثابتة بل استعاضت عنها بقوات خفيفة الحركة يضاف إليها قوات احتياطية توزع فى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية .

الخاتمة :

تملك دول حلف جنوب شرق آسيا قوات عسكرية مخصصة للدفاع عن منطقة الحلف علاوة على القوات الأمريكية المخصصة لتدمير الأهداف العسكرية فى حالة الحرب وقد قرر تبعاً لذلك مجلس الحلف فى اجتماع شهر فبراير الماضى أن القوات العسكرية المتيسرة تجعل الأمل كبيراً فى عدم حصول أى اعتداء مسلح على المنطقة .

وينبغى أن يكون معروفاً أن حلف جنوب شرق آسيا ليس الحل القائم بذاته للمشاكل التى تواجهها المنطقة فهو يكمل سلسلة المعاهدات الخاصة بالمنطقة كما أنه يختلف عن حلف شمال الأطلنطى بأن الولايات المتحدة ليست ملزمة بوضع قوات فى المنطقة كما أن الحلف يهدف إلى التنسيق بين دولة وليس إلى العمليات والخطط المشتركة .

وأن هذا الحلف قد أصيب بهزة عنيفة بعد التكتل الذى بدأ من الدول المحيطة بالدول الأعضاء فى مؤتمر باندونج ونادت بنبذ الأحلاف والسير فى ركب السلام .